مجلس الأمن

السنة الرابعة والسبعون

مؤقت

الجلسة **٨٦٢٥**

الجمعة ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٩، الساعة ١٠/٠٥

نيويورك

الرئيس	السيد نبينزيا/السيد سافرونكوف	(الاتحاد الروسي)
الأعضاء:	ألمانيا	السيد هويسغن
	إندونيسيا	السيد روديارد
	بلجيكا	السيد بيكستين دو بوتسوريفا
	بولندا	السيدة فرونيتسكا
	بيرو	السيد ميسا – كوادرا
	الجمهورية الدومينيكية	السيد فيالو بيليني بورتوريال
	جنوب أفريقيا	السيد ماتجيلا
	الصين	السيد وو هايتاو
	غينيا الاستوائية	السيد إيلي إيلا
	فرنسا	السيد دو ريفيير
	كوت ديفوار	السيد نيامكي
	الكويت	السيد العتيبي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد ألن
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة كرافت

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room 0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أُقرّ جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

الرئيس (*تكلم بالروسية*): وفقاً للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثلي إسرائيل والأردن إلى المشاركة في هذه الجلسة.

وباسم المجلس، أرحب بمعالي السيد أيمن الصفدي، وزير الخارجية وشؤون المغتربين في الأردن.

ووفقاً للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد نيكولاي ملادينوف، المنسق الخاص لعلمية السلام في الشرق الأوسط والممثل الشخصي للأمين العام، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ووفقاً للنظام الداخلي المؤقت والممارسة السابقة في هذا الصدد، أقترح أن يوجه المجلس الدعوة إلى معالي السيد رياض المالكي، وزير خارجية دولة فلسطين ذات مركز المراقب، للمشاركة في هذه الجلسة.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

وبالنيابة عن المجلس، أرحب بالسيد المالكي في جلسة اليوم.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

وأعطي الكلمة الآن للسيد ملادينوف.

السيد ملادينوف (*تكلم بالإنكليزية*): سأكرس إحاطتي اليوم بشأن الحالة في الشرق الأوسط كي أعرض، بالنيابة عن الأمين العام، التقرير الحادي عشر عن تنفيذ القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦) والذي يغطي الفترة بين ١١ حزيران/يونيه و ١١ أيلول/سبتمبر.

وأودّ أن أكرر التأكيد على أن التطورات التي حدثت خلال الفترة المشمولة بالتقرير لا يمكن فصلها عن السياق الأوسع – استمرار الاحتلال العسكري الإسرائيلي للأرض الفلسطينية والنشاط الاستيطاني والتهديد بضم الأراضي؛ واستمرار سيطرة حماس على غزة وأنشطتها القتالية؛ والإجراءات الانفرادية التي تقوض جهود السلام؛ والتحديات الجسيمة للاستمرارية المالية للسلطة الفلسطينية؛ واستمرار خطر التصعيد العسكري في المنطقة. كل هذه التطورات مجتمعة تقوض آفاق حل الدولتين.

وتدعو الفقرة ٢ من القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦) إسرائيل إلى أن

> ”توقف فوراً وعلى نحو كامل جميع الأنشطة الاستيطانية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية“ و[إلى أن] ”تحترم جميع التزاماتها القانونية في هذا الصدد احتراماً كاملاً“.

بيد أنّ الفترة المشمولة بالتقرير لم تشهد اتخاذ أي من هذه الخطوات. ولكن السلطات الإسرائيلية مضت قدما خلال هذه الفترة في خطط لبناء حوالي ٣ ٠٠٠ وحدة سكنية في الضفة الغربية المحتلة، بما في ذلك حوالي ٤٠٠ وحدة في القدس الشرقية. وكان من بين الخطط التي تم المضي قدماً في تنفيذها بناء ٣٥٤ وحدة في نيلي و ٣٤٦ في بيت إيل و ٢١٥ في أصفر، وكلها واقعة شرق طريق الجدار الفاصل. وبالإضافة إلى ذلك، أفادت تقارير بأن مجلس الوزراء الأمني ناقش في ٣٠ تموز/يوليه المضي قدماً في خطط لبناء ٦ ٠٠٠ وحدة سكنية أخرى. ومع ذلك، وفي خطوة نادرة من نوعها، أقرت الحكومة أيضاً منح تصاريح لبناء ٧١٥ وحدة سكنية للفلسطينيين الذين يعيشون في المنطقة جيم.

وجاء في حكم صادر عن المحكمة المحلية في القدس، نُشر في ٢٩ حزيران/يونيه، أنه في إطار ما يُسمى مبدأ تنظيم السوق، يمكن إضفاء الشرعية بأثر رجعي، بموجب القانون الإسرائيلي، على أربعة منازل مبنية في المستوطنة الإسرائيلية عيلي زاهاف على الرغم من أنها بُنيت على أرض فلسطينية خاصة دون موافقة المالك. ويسمح مبدأ تنظيم السوق بإضفاء الطابع القانوني على المنازل المبنية ”بحسن نية“ على أراض فلسطينية خاصة بأثر رجعي دون موافقة المالك، بموجب القانون الإسرائيلي، وبتعويض المالك. وهذا القرار هو أول تنفيذ لهذا المبدأ الذي يمكن بموجبه إضفاء الطابع القانوني بأثر رجعي على ما يصل إلى ٢ ٠٠٠ وحدة سكنية في المستوطنات. وردا على الهجوم الإرهابي الذي وقع في ٢٣ آب/أغسطس بالقرب من دوليب، قررت الحكومة الإسرائيلية وضع خطة لإنشاء حي جديد في المستوطنة يضم حوالي ٣٠٠ وحدة سكنية جديدة. ويتماشى هذا القرار مع الممارسة المتبعة المتمثلة في توسيع نطاق المستوطنات في أعقاب الهجمات التي وقعت في الضفة الغربية. وأخيرا، في ٢٩ آب/أغسطس، بعد عام من طرد عشرات الإسرائيليين من المبنى المتنازع عليه في المنطقة H2 بالخليل، انتقلوا إلى مجمع سكني على الرغم من الإجراءات القانونية الجارية لتحديد الملكية.

وقد واصلت السلطات الإسرائيلية عمليات هدم المباني المملوكة للفلسطينيين ومصادرتها في جميع أنحاء الضفة الغربية المحتلة والقدس الشرقية. وفي معرض الإشارة إلى عدم وجود تصاريح بناء إسرائيلية، التي يكاد يستحيل حصول الفلسطينيين عليها في المنطقة جيم والقدس الشرقية، تم تدمير ١٦٥ مبنى مملوكا لفلسطينيين أو مصادرتها خلال الفترة المشمولة بالتقرير، مما أدى إلى تشريد ١٧٠ شخصا، بمن فيهم ٨٥ طفلا. ومن بين هذه المباني التي تم هدمها، تم هدم تسعة مبان على يد أصحابها، بما في ذلك في القدس الشرقية، واثنين في المنطقة جيم من الضفة الغربية.

وفي ٢٢ حزيران/يونيه، هدمت السلطات الإسرائيلية تسعة مبان في حي وادي الحمص في قرية صور باهر في القدس الشرقية، معظمها في المنطقتين ألف وباء من الضفة الغربية، على الرغم من وجودها على جانب ”القدس“ من الجدار الفاصل، بزعم قربها منه وأنها تشكل مصدر قلق أمني. وقد أدى ذلك إلى تشريد ٢٤ فلسطينيا، بمن فيهم ١٤ طفلا.

وفي ٣ تموز/يوليه، سلمت السلطات عدة أوامر بهدم مبان في محافظة الخليل، استند أولها إلى الأمر العسكري ١٧٩٧، الذي يأذن بالتعجيل بعملية هدم المباني الجديدة غير المأذون بها في المنطقة جيم، ويمنح الملاك ٩٦ ساعة فقط لإثبات أن لديهم ترخيص بناء ساري المفعول. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تم هدم ثلاثة مبان على أساس هذا الأمر العسكري.

وفي ١٠ تموز/يوليه، بعد معركة قانونية باهظة التكلفة استمرت ٢٤ عاما، تم تجريد أسرة فلسطينية من ممتلكاتها في حي سلوان في القدس الشرقية وتسليمها إلى الإسرائيليين. وقد تم ذلك بعد أن أصدرت المحكمة الإسرائيلية حكما لصالح منظمة ذات صلة بالمستوطنين، حصلت على ملكية جزء كبير من الممتلكات.

وفي ٢٦ آب/أغسطس، هدمت السلطات منزلا وأحد المطاعم – للمرة الثالثة – في بيت جالا، مما أدى إلى تشريد خمسة فلسطينيين والإضرار بسبل عيش ٣٢ شخصا آخرين. وعقب الهدم، أفيد بإنشاء بؤرة استيطانية إسرائيلية جديدة قريبة، دون الحصول على تصريح بناء من السلطات الإسرائيلية.

كما أن القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦) ”يدعو إلى اتخاذ خطوات فورية لمنع جميع أعمال العنف ضد المدنيين، بما فيها أعمال الإرهاب، وكذلك جميع أعمال الاستفزاز والتدمير“. ومع ذلك، شهدت الفترة المشمولة بالتقرير مستويات مقلقة من العنف في جميع أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة.

وفي الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، قتل ثلاثة فلسطينيين، بينهم طفل، وإسرائيليان، بينهم طفل أيضا، وأصيب ٣٣٦ فلسطينيا و ٢١ إسرائيليا بجروح في حوادث مختلفة، بما في ذلك وقوع اشتباكات مع قوات الأمن الإسرائيلية، والعمليات الأمنية، والاعتداءات، والعنف الذي يمارسه المستوطنون.

وفي ٢٧ حزيران/يونيه، في حي العيسوية في القدس الشرقية، أطلقت الشرطة النار على فلسطيني يبلغ من العمر ٢١ عاما وأردته قتيلا، بزعم أنه استهدف القوات الإسرائيلية بألعاب نارية. وخلال الشهرين التاليين، ظلت التوترات في المنطقة المجاورة مرتفعة، حيث شنت قوات الأمن غارات، وقامت بتفتيش المنازل، واعتقالات. وقد أدت هذه العمليات إلى وقوع اشتباكات مع السكان، وعادة ما كانت تتم في الليل، مما يتسبب في حالات اضطراب وصدمة للسكان والمتاجر.

ووفقا لما ذكرته مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، ففي ٣٠ حزيران/يونيه، اعتدى ثلاثة مستوطنون إسرائيليون بدنيا على رجل فلسطيني يبلغ من العمر ٧٠ عاما يعيش بالقرب من ”عين إبراهيم“ في المنطقة H2 بالخليل. وفي ٦ تموز/يوليه، اعتدت مجموعة من سبعة أطفال إسرائيليين على طفل فلسطيني يبلغ من العمر ١٠ سنوات بالقرب من الحرم الإبراهيمي في المنطقة H2 بالخليل. وفي ١٢ تموز/يوليه، قامت قوات الأمن الإسرائيلية بإطلاق النار على طفل فلسطيني بعمر تسع سنوات في جبينه أثناء الاشتباكات التي وقعت في كفر قدوم في الضفة الغربية، ولا يزال في حالة حرجة.

وفي ٨ آب/أغسطس، طعن إسرائيلي يبلغ من العمر ١٩ عاما حتى الموت في الضفة الغربية، بالقرب من مستوطنة مجدال عوز، جنوب بيت لحم. واعتقلت قوات الأمن الإسرائيلية فيما بعد فلسطينيين مشتبه بهما. وفي ١٥ آب/أغسطس، قام مراهقان فلسطينيان بطعن شرطي إسرائيلي وإصابته في مدينة القدس القديمة. وقد تم إطلاق النار على أحدهما وقتل. وفي ١٦ آب/أغسطس، أصيب مراهقان إسرائيليان في هجوم بالدهس بسيارة بالقرب من مستوطنة إلعازر، جنوب بيت لحم. وأطلق شرطي خارج الخدمة النار على السائق البالغ من العمر ٢٦ عاما وقتله. وفي ٢٣ آب/أغسطس، تم تفجير جهاز متفجر يدوي الصنع بالقرب من مستوطنة دوليف، شمال غرب رام الله، مما أسفر عن مقتل فتاة إسرائيلية تبلغ من العمر ١٧ عاما وإصابة والدها وأخيها بجروح بالغة. ووفقا لما ذكرته المفوضية السامية لحقوق الإنسان، أجبرت أسرة فلسطينية على مغادرة منزلها قرية عوريف بالضفة الغربية بعد الهجمات المتكررة على مدى السنة الماضية.

كما استمرت التوترات في مدينة القدس القديمة. ففي ١٠ آب/أغسطس، تزامن الاحتفال بعيد الأضحى لدى المسلمين وذكرى التاسع من آب/ذكرى خراب الهيكل لدى اليهود، الأمر الذي أدى إلى توترات في الأماكن المقدسة. وقد سمحت السلطات الإسرائيلية للزوار اليهود بالوصول إلى الحرم الشريف/جبل الهيكل في ذلك اليوم تحت حماية الشرطة. وفي الأيام التي سبقت العطلة، حث الزعماء الدينيون المسلمون المصلين على التوافد في جموع إلى المسجد الأقصى من أجل صلاة العيد. ووقعت اشتباكات بين قوات الشرطة والمصلين أسفرت عن إصابة ٢٩ فلسطينيا وأربعة ضباط أمن إسرائيليين بجروح.

وفي غزة، انخفضت مستويات العنف والخسائر الناجمة عنه خلال الفترة المشمولة بالتقرير، غير أن التوتر لا يزال مستمرا. ويواصل جيش الدفاع الإسرائيلي استخدام وسائل فض الشغب والذخيرة الحية ضد استمرار مظاهرات مسيرة العودة الكبرى. وفي هذا السياق، قتل أربعة فلسطينيين، من بينهم طفلان، وأصيب ٤٩٦ آخرون بالذخيرة الحية. وفي الوقت نفسه، قتل ١٠ من المقاتلين الفلسطينيين في حوادث أخرى، وأصيب ١٣ آخرون بجروح، في حين أصيب جندي إسرائيلي بقنبلة يدوية

ألقيت عبر الجدار الفاصل، وأصيب ثلاثة آخرون بجروح في حوادث أخرى.

وفي نفس الفترة، أطلق ٣٣ صاروخا وقذيفة هاون من غزة باتجاه إسرائيل. وتم اعتراض معظمها، إلا أن ١٨ منها سقطت على بلدات إسرائيلية، مما تسبب في أضرار مادية. وعلى الرغم من إطلاق عدد أقل من الطائرات الورقية والبالونات وغيرها من الأجهزة الحارقة من غزة بالمقارنة مع الفترة المشمولة بالتقرير السابق، تم الإبلاغ عن نشوب ١٤٠ حريقا على الأقل في إسرائيل.

وفي تطور مثير للقلق، في ٢٧ آب/أغسطس، قتل ثلاثة من أفراد الشرطة الفلسطينية، وأصيب ثلاثة مشاة في تفجيرين انتحاريين منفصلين استهدفا نقاط تفتيش تابعة للشرطة داخل غزة. وفي ٦ أيلول/سبتمبر، أطلقت قوات الأمن الإسرائيلية النار على مراهقين فلسطينيين، تتراوح أعمارهما بين ١٤ و ١٧ عاما، وقتلتهما خلال مظاهرات مسيرة العودة الكبرى عند السياج الحدودي في غزة. وفي ٧ أيلول/سبتمبر، وفقا لما ذكره جيش الدفاع الإسرائيلي، أسقطت طائرة بلا طيار أطلقت من غزة عبوة ناسفة على مركبات عسكرية إسرائيلية عند السياج الحدودي. وردا على ذلك، قام جيش الدفاع الإسرائيلي بضرب عدد من أهداف حماس في غزة.

وفي سياق منفصل، في الفترة بين ٢٣ و ٢٧ حزيران/يونيه، ألقي القبض على ثلاثة رجال وتعرضوا لسوء المعاملة أثناء الاستجواب على يد حماس بسبب تنظيم حدث خيري بالتنسيق مع إحدى المنظمات غير الحكومية ذات الصلة بإسرائيل. وبين ٦ و ٨ آب/أغسطس، اعتقل ما لا يقل عن أربعة رجال عقب انتقادهم لحماس على وسائط التواصل الاجتماعي. وأُطلق سراحهم جميعهم في وقت لاحق.

ويهيب القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦) بالأطراف ”الامتناع عن الأعمال الاستفزازية والتحريض والتصريحات المؤججة للمشاعر“. وللأسف، فإن هذه الأعمال استمرت خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وفي ١٢ تموز/يوليه، دعا مسؤول رفيع المستوى في حماس الفلسطينيين بالخارج إلى ”مهاجمة كل اليهود في جميع أنحاء العالم بالذبح والقتل“ قائلا لهم ”كفى استعدادا“. وقد أدانت السلطة الفلسطينية بيان هذا المسؤول باعتباره بغيضا، وذكرت حماس في وقت لاحق إنه لا يمثل آراء المنظمة. بيد إنه في مناسبات عديدة رحب مسؤولون من حماس وغيرها من الفصائل الفلسطينية بحوادث الطعن والدهس بالسيارات والهجمات التفجيرية ضد الإسرائيليين في الضفة الغربية المحتلة واحتفلوا بها، ووصفوا الجناة بالأبطال. كما واصل مسؤولو حركة فتح تكريم مرتكبي الهجمات الإرهابية السابقة وتمجيدهم.

كما أدلى مسؤولون إسرائيليون ببيانات استفزازية وتحريضية. وقد سعى كبار السياسيين إلى التقليص علنا من صلة الفلسطينيين بأراضي أجدادهم، والدعوة إلى ضم المستوطنات الإسرائيلية في المنطقة جيم من الضفة الغربية، ورفض فكرة الدولة الفلسطينية. وخلال زيارة إلى الخليل في ٤ أيلول/سبتمبر، أكد مسؤولون إسرائيليون كبار تعهدات بتوسيع المستوطنات هناك وضم المدينة. وعلاوة على ذلك في ١٠ أيلول/سبتمبر، أعلن رئيس الوزراء عن عزمه في حالة انتخابه، ”تطبيق ... السيادة الإسرائيلية على غور الأردن وشمال البحر الميت“ كخطوة أولى نحو تطبيق السيادة الإسرائيلية

> ”على المستوطنات في يهودا والسامرة وكذلك على مناطق هامة أخرى من أجل تحقيق أمن [إسرائيل] وتراثنا ومستقبلنا“.

ويكرر القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦) التأكيد على النداءات التي وجهتها المجموعة الرباعية للشرق الأوسط من أجل اتخاذ خطوات إيجابية فورية لعكس مسار الاتجاهات السلبية على أرض الواقع التي تهدد إمكانية تطبيق حل الدولتين. وشوهدت

بعض التطورات الإيجابية خلال الفترة المشمولة بالتقرير لكن الاتجاهات السلبية طغت عليها مرة أخرى.

وفي غزة واصلت الأمم المتحدة وشركاؤها تنفيذ التدخلات الإنسانية والاقتصادية حاسمة الأهمية التي حددت في التقريرين الأخيرين اللذين قدمهما مكتب منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط إلى لجنة الاتصال المخصصة لتنسيق المساعدة الدولية المقدمة إلى الشعب الفلسطيني. ونتيجة تلك الجهود، زادت إمدادات الطاقة إلى الأسر المعيشية في غزة بأكثر من الضعف وتزايد الإحساس بقدر من التحسن في الاقتصاد. وأفادت تقارير بحدوث انخفاض طفيف في معدل البطالة إلى ٤٦,٧ في المائة في الربع الثاني من عام ٢٠١٩ من ٤٧ في المائة.

وواصلت قطر بسخاء تمويل إمدادات الوقود إلى محطة توليد الكهرباء في غزة وازداد توافر الكهرباء يوميا إلى أكثر من الضعف. وتم استحداث أكثر من ١٠ ٠٠٠ وظيفة، بما في ذلك ٣ ٠٠٠ وظيفة للنساء، من خلال برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ووكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) وغيرها من وكالات الأمم المتحدة. كما أن تخفيف إسرائيل لبعض القيود المفروضة على الاستيراد والتصدير ومنح تصاريح إضافية وكذلك توسيع نطاق المنطقة المسموح بالصيد فيها إلى ١٥ ميلا بحريا من الساحل وإعادة قوارب الصيد المصادرة هي تطورات نرحب بها.

وبالرغم من هذه الجهود، فإن نظام الرعاية الصحية في غزة لا يزال على حافة الانهيار. وفي تموز/يوليه، كان ٤٤ في المائة من الأدوية الأساسية في غزة قد استنفد تماما و ٢٦ في المائة من اللوازم الطبية الأساسية أحادية الاستعمال بقى منها ما يكفي لأقل من شهر. وسيحتاج أكثر من ١ ٠٠٠ شخص مصاب في غزة علاجا معقدا لإعادة بناء الأطراف وقد يواجهون خطر فقدان الأطراف بسبب الالتهاب.

وفي ٢٢ آب/أغسطس، توصلت إسرائيل والسلطة الفلسطينية إلى ترتيب تسلمت السلطة الفلسطينية بموجبه على أساس مخصص حوالي ٥٦٨ مليون دولار سدادا للضرائب التي تحصلها إسرائيل على الوقود. وبينما وفر ذلك قدرا من تخفيف الأعباء، إلا أن قدرة الحكومة الفلسطينية على تقديم الخدمات لا تزال متأثرة بشدة جراء استمرار الخلاف على الجزء الأكبر من تحويلات الإيرادات الضريبية.

وفي ٢٧ آب/أغسطس، خرجت الأسر الفلسطينية في تظاهرات في جميع أنحاء الضفة الغربية وقطاع غزة تدعو إلى إعادة إسرائيل لجثث الفلسطينيين الذين قتلوا أثناء قيامهم المزعوم بهجمات أو اشتباكهم مع قوات الأمن الإسرائيلية. وفي حكم صدر في ٩ أيلول/سبتمبر نقضت محكمة العدل العليا الإسرائيلية حكما سابقا وقررت أن إسرائيل يحق لها احتجاز الجثث الفلسطينية. ووفقا للسلطة الفلسطينية، تحتجز إسرائيل ٢٥٣ جثة فلسطينية. وللأسف بعد عامين تقريبا من اتفاق المصالحة الذي توسطت فيه مصر، لا تزال الانقسامات الفلسطينية الداخلية عميقة الجذور.

ومكن الدعم السخي المقدم من الدول الأعضاء حتى الآن وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى من تخفيض العجز في تمويلها من ٢١١ مليون دولار في كانون الثاني/يناير ٢٠١٩ إلى ١٢٠ مليون دولار. ونتيجة لذلك، استأنف نصف مليون طفل فلسطيني الدراسة في موعدها هذا العام. لكن في القدس الشرقية أبلغت الوكالة عن محاولات من جانب بلدية القدس للتدخل في أعمالها، بما في ذلك عرقلة خدمات النفايات الصلبة في مخيم شعفاط وتكرار خدمات الصرف الصحي ومحاولة دخول مركز للتدريب المهني تابع للأونروا في قلنديا دون إذن من الوكالة.

ويهيب القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦) في فقرته الخامسة بالدول الأعضاء ”أن تميز في معاملاتها ذات الصلة بين إقليم دولة

إسرائيل والأراضي المحتلة في عام ١٩٦٧“. وألاحظ الإجراءات المنفصلة الجارية في محكمة العدل التابعة للاتحاد الأوروبي والمحكمة الاتحادية في كندا فيما يتصل بوسم المنتجات التي منشؤها في إسرائيل وتلك في الأراضي المحتلة في عام ١٩٦٧. كما يدعو القرار جميع الأطراف إلى مواصلة بذل الجهود الجماعية لإطلاق مفاوضات ذات مصداقية من بين جملة أمور أخرى. ولم تبذل جهود حقيقية في ذلك الاتجاه خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

وفي الختام، بالنيابة عن الأمين العام، أود أن أشاطركم بعض الملاحظات العامة المتعلقة بتنفيذ القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦) خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

إن توسيع المستوطنات الإسرائيلية ليس له أي أثر قانوني ويشكل انتهاكا صارخا للقانون الدولي، على النحو الوارد في القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦). ويجب وقفه بشكل فوري وكامل. وما زال توسيع المستوطنات الإسرائيلية غير القانونية يجري بلا هوادة في الضفة الغربية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية. إن وجود المستوطنات وتوسيعها، بما في ذلك في القدس الشرقية، يؤججان الغضب وخيبة الأمل بين السكان ويقوضان بقدر كبير آفاق إقامة دولة فلسطينية متصلة جغرافيا وقابلة للبقاء، والقدس عاصمة مستقبلية للدولتين.

وأكرر من جديد قلق الأمين العام إزاء البيانات المتعلقة بضم غور الأردن وشمال البحر الميت كخطوة أولى نحو تطبيق السيادة الإسرائيلية على جميع المستوطنات وغيرها من المناطق في الضفة الغربية المحتلة. ومثل هذه الخطوات، إذا نفذت، من شأنها أن تشكل انتهاكا خطيرا للقانون الدولي. وستدمر إمكانية إحياء المفاوضات وآفاق إحلال السلام الإقليمي وستقوض بشدة إمكانية تحقيق الحل القائم على وجود دولتين.

ويستمر كذلك هدم المباني الفلسطينية والاستيلاء عليها. إن عمليات هدم صور باهر والإخلاءات في سلوان فضلا عن استخدام الأمر العسكري رقم ١٧٩٧ لهدم المباني تثير القلق بوجه خاص. ورفعت قضايا طرد ضد حوالي ٢٠٠ أسرة فلسطينية في القدس الشرقية، معظمها من جانب منظمات ذات صلة بالمستوطنين. وتجاوز عدد المباني التي تم هدمها والمشردين منذ بداية عام ٢٠١٩ بالفعل أرقام عام ٢٠١٨ بأكمله. ويجب العدول عن هذه السياسات كما ينبغي لإسرائيل أن تتقيد بالتزاماتها بموجب القانون الدولي.

وما زالت الحالة في غزة غير مستقرة. ومن المفجع وغير المقبول أن الناس، بمن فيهم الأطفال، لا يزالون يتعرضون للقتل والإصابة أثناء المظاهرات وبسبب الهجمات الصاروخية العشوائية وغيرها من الأعمال العدائية. وقوات الأمن الإسرائيلية تتحمل مسؤولية ممارسة أقصى درجات ضبط النفس وعدم استخدام القوة الفتاكة إلا في حالة الضرورة القصوى كملاذ أخير ردا على تهديد وشيك بالموت أو الإصابة الخطيرة ووفقا للقانون الدولي. ويجب ألا يكون الأطفال هدفا للهجمات أو يتعرضون للعنف. إن إطلاق الصواريخ وقذائف الهاون على السكان المدنيين الإسرائيليين محظور بموجب القانون الدولي الإنساني، ويجب أن تتوقف حركتا حماس والجهاد الإسلامي الفلسطينية عن هذه الممارسة فورا.

وأدين بشكل قاطع جميع الهجمات التي تشن على المدنيين الفلسطينيين والإسرائيليين، بما في ذلك العنف الذي يمارسه المستوطنون، وأدعو جميع الأطراف إلى الامتناع عن العنف وإدانة الهجمات عند حدوثها بشكل قاطع وجلي. ويجب أن يخضع جميع الجناة للمساءلة على جرائمهم. وأود أيضا أن أؤكد من جديد الدعوة إلى الحفاظ على الوضع الراهن في الأماكن المقدسة، بما يتماشى مع الدور الخاص والتاريخي للمملكة الأردنية الهاشمية بصفتها الوصي على الأماكن المقدسة الإسلامية والمسيحية في القدس.

وإنني أشعر بقلق بالغ إزاء التطورات المتصلة بتصفية إيرادات السلطة الفلسطينية. وعلى الرغم من الإنقاذ المؤقت

للسلطة الفلسطينية مع رد الضرائب التي تفرضها إسرائيل على الوقود، لم تنته الأزمة المالية بعد. وأحث الجانبين على المشاركة معا بطريقة بناءة بهدف استعادة تحويلات الإيرادات بالكامل، تمشيا مع بروتوكول باريس بشأن العلاقات الاقتصادية.

وأود أيضا أن أؤكد من جديد أن مصير اثنين من المدنيين الإسرائيليين وجثتي جنديين من جنود جيش الدفاع الإسرائيلي المفقودين في غزة لا يزال شاغلا إنسانيا هاما لنا جميعا.

وعلى الرغم من جهودنا المتواصلة، فإن تدهور الحالة الإنسانية والاقتصادية في غزة يثير قلقا متزايدا. ولا يمكن حقا تحسين الأحوال الاجتماعية والاقتصادية على نحو مستدام هناك دون تخفيف القيود المفروضة على نقل السلع وتنقل الأشخاص، بهدف رفعها في نهاية المطاف، تمشيا مع قرار مجلس الأمن ١٨٦٠ (٢٠٠٩) وإعادة توحيد غزة والضفة الغربية تحت مظلة سلطة وطنية فلسطينية شرعية وحيدة. وفي الوقت نفسه، من الأهمية بمكان كفالة الحفاظ على الهدوء الحالي من أجل تنفيذ مشاريع طويلة الأجل تدريجيا لدعم التنمية في غزة.

وأكرر دعوتي إلى جميع الفصائل الفلسطينية العمل بنشاط مع مصر بشأن المصالحة. وعلى الرغم من التحديات القائمة، من الأهمية بمكان أن تستمر تلك الجهود. وتظل الأمم المتحدة ثابتة في دعمها للجهود التي تبذلها مصر في ذلك الصدد ويجب على جميع الفصائل الفلسطينية أن تتخذ خطوات ملموسة لضمان إعادة توحيد غزة والضفة الغربية. فغزة جزء لا يتجزأ من أي دولة فلسطينية في المستقبل في إطار حل الدولتين، ويجب أن تظل كذلك.

وبينما نقترب من الذكرى السنوية الثالثة لاتخاذ القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، لا يسعنا إلا أن نأسف لتدهور الحالة على أرض الواقع. فقد توسعت المستوطنات وتسارعت أعمال الهدم واستمر العنف والتحريض. ويبدو أن تحقيق الوحدة بين الفلسطينيين أصبح بعيد المنال أكثر من أي وقت مضى، ولم يتم بعد إطلاق مفاوضات ذات مصداقية.

ومن الصعب أن نتغاضى عن التدهور المستمر في الوضع الراهن الصعب بالفعل. إن ذلك يعبر عن الفشل الجماعي للزعماء والسياسيين والمجتمع الدولي في تحقيق الرؤية القائلة بإمكانية إحلال السلام بين دولة إسرائيل ودولة فلسطين عن طريق المفاوضات السلمية بدعم من المجتمع الدولي واستنادا إلى خطوط عام ١٩٦٧ والقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة والاتفاقات السابقة.

ولا يوجد أي حل ناجع آخر لإنهاء النزاع. ويجب على أولئك الذين يواصلون يؤيدون التوصل لحل الدولتين الاعتراف بأن عرقلة ذلك الاحتمال تعني أن الفلسطينيين والإسرائيليين سيواجهون مستقبلا قاتما من الاحتلال الأبدي والعنف الذي لا نهاية له والتهديدات للاستقرار الإقليمي.

الرئيس (*تكلم بالروسية*): أشكر السيد ملادينوف على إحاطته.

وأعطي الكلمة الآن لوزير خارجية دولة فلسطين ذات مركز المراقب.

السيد المالكي (فلسطين): أتوجه في البداية بالشكر الجزيل والامتنان العميق لرئيس مجلس الأمن والوفد الروسي على قيادته القديرة للمجلس وعلى عقده هذا الاجتماع الهام. كما نشكر مبعوث الأمين العام، السيد نيكولاي ملادينوف، على تقديمه لتقرير الأمين العام عن تنفيذ قرار مجلس الأمن ٢٣٣٤ (٢٠١٦). وبدوري، أرحب بمعالي الوزير أيمن الصفدي، وزير الخارجية وشؤون المغتربين في المملكة الأردنية الهاشمية الشقيقة.

نستمع اليوم للتقرير العاشر للأمين العام عن تنفيذ القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦). وللأسف، فإنه لا يشتمل إلا على المزيد من الجرائم والانتهاكات والسياسات التعسفية الإسرائيلية غير

القانونية ولا يبشر بأي تقدم يذكر بشأن تنفيذ بنود القرار، مثله مثل ما سبقه من تقارير. وهذا يجعلنا نتساءل: ألم يكن هدف المجلس من إسناد هذه المهمة إلى الأمين العام هو متابعة تنفيذ هذا القرار على الأرض وقياس مدى التزام الأطراف ببنوده وعليه، أخذ ما يلزم من إجراءات نحو سبل تنفيذ القرار؟ نحن لا نعتقد أن هدف المجلس من طلب تقرير دوري من الأمين العام كان لمجرد الاستماع لحجم انتهاكات القانون الدولي وعدد الضحايا في صفوف المدنيين دون الاستجابة لها ودون الوقوف عند التحذيرات التي تحملها هذه التقارير والتي تنذر بغياب فرص إحلال السلام العادل وتكريس الاستيطان والعنف والتحريض.

ولا نتوقع أن يخبرنا الأمين العام في تقريره القادم بأي خطوة إيجابية نحو تنفيذ القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦) طالما لا يوجد أي دافع أو رادع لإسرائيل يجعلها تعيد النظر في فرض احتلالها العسكري على أرضنا الفلسطينية والكف عن استهداف المدنيين الفلسطينيين والتراجع عن نهجها الاستيطاني التوسعي الاستعماري الذي ينهي الأمل في إنهاء الاحتلال غير القانوني لأرضنا ويجعل حل الدولتين على أساس حدود ١٩٦٧ حلا شبه مستحيل.

لم تلتزم إسرائيل بقرارات هذه المنظمة أو ميثاقها ولم تحترم يوماً حقوق الشعب الفلسطيني ولم تعترف أبداً بحقه الطبيعي في تقرير مصيره وفي حقه بقيام دولته الفلسطينية الحرة المستقلة على أرضه وأمعنت، بكل تكبر وتصلُف، في انتهاك القانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية بشكل دائم ودون اكتراث، ظناً منها بأنها تتمتع بوضع استثنائي يمنحها الحق في الاعتداء على أرض وحقوق الغير ويحفظها من النقد ويُحصنها من المساءلة. إن استهتار إسرائيل بحقوق الشعب الفلسطيني وأمن المنطقة ككل وصل إلى حد تقديم أراضي وطننا الغالي كهدية وعرضها كرشوة للجماعات اليمينية المتطرفة في إسرائيل لكسب أصواتهم الانتخابية. فإن إعلان نتنياهو نيته ضم الأرض المحتلة في الأغوار وشمال البحر الميت ما هو إلا اعتراف المجرم بجريمته. فهل يفلت المجرم من العقاب؟

وإن محاولات إسرائيل الممنهجة لتغيير التركيبة الديموغرافية والجغرافية للأرض الفلسطينية المحتلة منذ حزيران/يونيه ١٩٦٧، بما في ذلك القدس الشرقية، هي محاولات غير قانونية ومرفوضة ولن تغير من الوضع القانوني للأرض الفلسطينية كأرض محتلة ولن تضفي على احتلال إسرائيل لأرضنا أي صفة شرعية أو قانونية. فلقد باتت نية هذا الاحتلال مكشوفة، وهي الاستيلاء على الأرض المحتلة بالقوة وضمها وتهجير الفلسطينيين قسرا ونقل مواطنين من قوة الاحتلال إليها، وهو ما يشكل انتهاكا جسيما للقانون الدولي الإنساني وجرائم حرب بموجب نظام روما الأساسي.

وإسرائيل هي السلطة القائمة بالاحتلال التي تفرض حصارا غير قانونيا على قطاع غزة وتبني جدار التوسع والضم العنصري في الضفة الغربية وتعزل القدس الشرقية المحتلة. وهي التي تقتل عمدا ممرضة وصحفيا؛ وهي التي تخطف طفلا نائما في فراشه ليلا أو تقنصه وتصيبه في رأسه أو قلبه جبنا؛ وهي التي تحرم طفلة في خان الأحمر من مقعد دراستها؛ وهي التي تهدم بيت العائلة في صور باهر والتي تمنع شابا من غزة من السفر للخارج لإكمال دراسته أو امرأة من الحصول على العناية الصحية الملحة؛ وهي التي تمنع رجلا من الصلاة في القدس؛ وتحمي مستوطنين استولوا على بيت عائلة فلسطينية وأقاموا به غطرسة وجورا.

وهي التي تقوم بالممارسات الاستفزازية في الحرم الشريف والأماكن المقدسة. وهي التي تطرد تواجدا دوليا يوثق ممارساتها العنصرية في الخليل. وتقيم الحواجز العسكرية ونقاط التفتيش التعسفية بين أقصى شمال أرضنا المحتلة وحتى جنوبها وتقتحم القرى الفلسطينية ومخيمات اللاجئين بحثا عمن يرفض ظلمها وقمعها ويطمح للحرية والكرامة للزج به في سجونها ومعتقلاتها. وهي التي تقرصن أموالنا وتنهب مواردنا الطبيعية وترفض بعد

ذلك كله أي نقد يُوجه لها في الأمم المتحدة والمحافل الدولية. أيُعقل كل هذا؟

ولا ينتهي الأمر عند ذلك. فتقوم إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، بخلق حقائق جديدة على الأرض تهدف إلى تغيير ماهية وطبيعة قضايا الحل النهائي ومحاولات تركيع الشعب الفلسطيني ومعاداة قيادته وابتزاز حكومته والتنصل من كل الاتفاقيات الثنائية الموقعة والتفنن في وضع المزيد من الشروط العبثية، ليصبح المطلوب في نهاية المطاف من الطرف الفلسطيني التحلي بالواقعية العملية والقبول بما هو متبقي أو متوفر. وكأنه يمكن التصديق بأن هذا هو الطريق الذي يجب أن نسلكه من أجل تحقيق السلام العادل والدائم بين شعوب المنطقة وضمان عيش أجيالنا القادمة في أمن منشود.

هل يوجد من بين أعضاء المجلس من يقبل بمثل هذه التسوية؟ حقوقنا ليست مجرد طموحات وليست للمساومة. وشعبنا عزيز النفس ووطننا غالي وقضيتنا العادلة ليست للبيع والشراء.

في واقع الأمر، خطة سلام تعتبر تواجد إسرائيل على أرضنا ليس احتلالًا، وحل الدولتين شعاراً مستهلكاً، وترى أن قرارات الشرعية الدولية ومرجعيات السلام المتفق عليها بالية عفى عنها الزمن، والتوقع بعد ذلك كله من المجتمع الدولي كافة ومن الفلسطينيين شعباً وقيادةً القبول بذلك، هو في حد ذاته شرطاً يتناقض مع متطلبات السلام.

إن أي عملية تفاوض جادة لا بد لها من أن تنطلق على أساس إنهاء الاحتلال الإسرائيلي الذي بدأ في عام ١٩٦٧، بما في ذلك القدس الشرقية، ضمن إطار زمني محدد وتهدف لمعالجة كافة قضايا الحل النهائي ضمن الإطار المرجعي المتفق عليه دولياً والذي يتمثل في قرارات الشرعية الدولية ومرجعيات مدريد، بما فيها مبدأ الأرض مقابل السلام، ومبادرة السلام العربية وخارطة الطريق التي وضعتها المجموعة الرباعية، على أساس حل الدولتين، وتحقيق استقلال الدولة الفلسطينية على حدود ١٩٦٧ وعاصمتها القدس الشرقية، وبرعاية دولية، كما ورد في خطاب الرئيس محمود عباس أمام مجلس الأمن في شباط/فبراير ٢٠١٨ (انظر S/PV.8183)

هذا ليس ”شرطا فلسطينيا“، أو كما يدعي البعض ”حجة“ للتهرب من الحوار ورفض المفاوضات وعرقلة السلام. إن ذلك هو الحل الذي أجمع عليه العالم بأسره، ونجدد اليوم قبولنا والتزامنا به. إن وجود إطار مرجعي للتفاوض أساسه القانون الدولي هو متطلب بديهي يفرضه المنطق على أي عملية تفاوضية وعلى أي مبادرة سياسية لحل أي نزاع، ولا يجب أن تكون القضيةُ الفلسطينيةُ استثناءً لذلك، ولا يُعقل أن يتم التعامل مع قرارات مجلس الأمن بانتقائية حسب الأهواء والمصالح. يجب ألا تكون القضية الفلسطينية استثناء. ليس من المعقول أن يتم تنفيذ القرارات الدولية بشكل انتقائي على أساس المصالح الضيقة.

(تكلم باللغة الإنكليزية)

على الرغم من أهمية ذلك، لا يكفي الإعلان عن عدم وجود خطة بديلة. يجب أن نحدد الوسائل اللازمة لكي تسود الخطة الأساسية، ويجب أن نعي الواقع البديل الذي تخلقه إسرائيل على أرض الواقع. ولكي نكون قادرين على مواجهة هذا الواقع، دعونا نطلق عليه اسما. إنه ليس واقع الدولة الواحدة، بل واقع الفصل العنصري. يجب أن تتغلب إرادة بناة السلام على إرادة الجرافات.

وأود في هذا الصدد أن أشيد بالمواقف الثابتة والمتسقة التي أعرب عنها أعضاء مجلس الأمن والمجتمع الدولي بأسره من خلال إظهار عمق رسوخ وثبات توافق الآراء الدولي بشأن السلام العادل والدائم. كما أود أن أشكر جميع الذين يقدمون الدعم للشعب الفلسطيني، بمن فيهم اللاجئون الفلسطينيون من خلال وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى. كما نثني على الردود القوية الواردة من العالم

العربي ومنظمة التعاون الإسلامي ومن الدول المحبة للحرية والسلام في جميع أنحاء العالم على البيانات الاستفزازية المتعلقة بضم الأرض الفلسطينية.

كما أغتنم هذه الفرصة لأشكر الأردن على دوره في دعم حقوق الشعب الفلسطيني بوصفه وصياً على الأماكن المقدسة المسيحية والإسلامية في القدس الشرقية، بما في ذلك دوره في حماية الوضع التاريخي للحرم الشريف.

لدى اتخاذ مجلس الأمن لقراراته، بما في ذلك القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، كان الدافع هو السعي لتحقيق السلم والأمن الدوليين وفاءً بولايته. ومع ذلك، فإن ذكر القانون لا يكفي. يجب أن نعثر على القنوات للتحرك من أجل ضمان إنفاذه. يمكن لكل بلد ممثل هنا في الأمم المتحدة أن يسهم بشكل أكبر في السلام من خلال الوفاء بالتزاماته، بما في ذلك ما ينص عليه القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦). ينبغي للدول الأعضاء أن تفعل ذلك، أولاً من خلال دعم حقوقنا، بما في ذلك حقنا في تقرير المصير، وتحقيقها، ومن خلال تقديم المساعدة الإنسانية والإنمائية للشعب الفلسطيني. ثانيا، ينبغي ألا تعترف بأنشطة إسرائيل غير القانونية، بما في ذلك الأنشطة التي تسعى إلى تغيير طابع القدس ووضعها. ثالثًا، يجب عليها ألا تدعم أو تساعد أنشطة التسوية غير القانونية. رابعاً، ينبغي للدول الأعضاء في علاقاتها التمييز بين أرض دولة إسرائيل والأراضي المحتلة منذ عام ١٩٦٧. خامسا، ينبغي لها أن تضمن المساءلة، لأن الإفلات من العقاب هو أكبر عقبة أمام السلام.

يجب ألا نخطئ. إن التحيز الحقيقي في الأمم المتحدة تجاه إسرائيل يحميها من المساءلة. والإفلات من العقاب هو أكبر عقبة أمام السلام، لأنه يتيح للسلطة القائمة بالاحتلال الاستفادة من احتلالها بدلاً من مواجهة العواقب، وهو يشجع الأعمال غير القانونية بدلاً من ضمان الامتثال للقانون. إن الدولة التي تعتقد أنها خارج القانون سيغريها ذلك على مواصلة التصرف باعتبارها دولة خارجة على القانون.

من أجل السلام، ومنفعة جميع شعوب المنطقة وسلطة القانون الدولي، يتعين علينا أن نعمل بشكل عاجل وجماعي لتغيير المسار واستعادة الأمل وتحقيق حل عادل ودائم للصراع. نحن نسعى إلى تحقيق العدالة وليس الانتقام، تحقيق الحرية وليست الحرية المشروطة، وتحقيق السلام وليس الفصل العنصري.

الرئيس (*تكلم بالروسية*): أعطي الكلمة الآن لممثل إسرائيل.

السيد دانون (إسرائيل) (*تكلم بالإنكليزية*): أود سيدي أن أشيد برئاستكم لمجلس الأمن هذا الشهر وأن أرحب بالسفيرة كيلي كرافت. نرحب بوجودها هنا ونتطلع إلى سماع صوتها باسم الشعب الأمريكي.

نتطلع إلى سماع ما تعتبره المملكة الأردنية الهاشمية التحديات الأمنية في الشرق الأوسط. نحن نقدر علاقتنا مع المملكة. توفر معاهدتا السلام بيننا وبين الأردن ومصر إطاراً للمصالحة والأمن لبقية المنطقة. ويستند هذا السلام إلى الاحترام والاعتراف المتبادلين وإلى فهم بأن شعوبنا تواجه تحديات متبادلة تتطلب التعاون.

سأعرض اليوم وجهة نظرنا حول التحديات الكبرى التي تواجهها كل دولة في المنطقة، بما في ذلك الأردن ومصر والمملكة العربية السعودية والعراق واليمن وجمهورية إيران الإسلامية. لسنوات كانت إسرائيل في كثير من الأحيان الصوت الوحيد في المجتمع الدولي الذي يلفت الانتباه إلى الخطر والتهديدات التي يشكلها النظام الإيراني على شعبه والمنطقة والعالم. يحاول الكثيرون رسم إسرائيل على أنها الصبي الذي يطلق صرخات استغاثة زائفة. في الحقيقة، إسرائيل تشبه الصبي في القصة

الهولندية الذي يسد بإصبعه ثقبًا في السد، فيقف بذلك حائلاً دون مياه البحر الخطير.

اليوم لدينا المزيد من الشركاء والحلفاء يقفون معنا عند هذا السد الذي يمنع البحر من غمر المدينة. هذا البحر هو النظام الإيراني.

لأكثر من ٤٠ عامًا وإيران تصدر سفك الدماء والفوضى. دعونا نفكر في ما حدث خلال الأسابيع القليلة الماضية وحدها. في نهاية هذا الأسبوع فقط، أدت ضربة موجهة ضد منشآت لتكرير النفط في بقيق والخريص في المملكة العربية السعودية إلى ارتفاع حاد في أسعار النفط، وهددت الضربة بزعزعة استقرار سوق الطاقة الدولية. تحاول إيران أن تختبئ وراء ميليشيا الحوثيين التي تمولها وتسلحها. لكن لا تخطئوا ولا تشكوا في أن مثل هذا الهجوم يحمل بصمات إيران.

في الشهر الماضي هاجمت إيران سفن ملاحة دولية في مضيق هرمز وأسقطت طائرة مسيرة تابعة للولايات المتحدة في المجال الجوي الدولي. وبعد أن اكتشفنا مستودعها النووي السري في تورقوز آباد، الذي كشفنا عنه للعالم العام الماضي، قام النظام بإخفاء الموقع، محاولًا التستر على انتهاكاته. لم تكن هذه هي المرة الأولى التي تمسك فيها إسرائيل بالإيرانيين وهم يكذبون حول برنامجهم النووي. وفي الأسبوع الماضي ذكرت الوكالة الدولية للطاقة الذرية أنها عثرت على آثار لليورانيوم في الموقع، مما يثبت انتهاكات إيران دون أدنى شك.

وبينما يبتسم وزير الخارجية ظريف ويدعي مدّ يد الصداقة، فإن قائد قوة القدس قاسم سليماني هو الذي ينفذ إستراتيجية إيران الحقيقية لزعزعة الاستقرار وبث الفوضى والدمار بناءً على تعليمات من المرشد الأعلى آية الله خامنئي. وإذا نظرنا فقط إلى هذه الأمثلة الحديثة، فمن الواضح أن إيران تبني بنفسها قضية استحقاقها للجزاءات والإدانة الدولية، ولدينا ٤٠ سنة من الأمثلة.

وأذكر هذا السلوك الأخير لإظهار أن إيران تشكل أكبر خطر على الاستقرار والأمن الإقليميين. ويجب إيقاف إيران، ليس بالابتسامات والمصافحات، ولكن من خلال الضغط الاقتصادي والسياسي والدبلوماسي وأي ضغط آخر حسب الضرورة. وأدعو أعضاء المجلس إلى العمل على وقف الانتهاكات الإيرانية وممارسة ضغط أكبر على إيران. وفي مواجهة نظام يطمح إلى الإبادة الجماعية ولديه أكبر مخزون من القذائف التسيارية في المنطقة وينفق بلايين الدولارات سنويًا لدعم المنظمات الإرهابية على حدودنا، يجب على إسرائيل أن تأخذ كل تهديد على محمل الجد وأن تتصرف وفقًا لذلك. ويجب أن نكون قادرين على الدفاع عن أنفسنا.

إن إسرائيل بلد صغير بحدود ضيقة، لكن خلال المفاوضات مع الرئيس المصري أنور السادات أعدنا شبه جزيرة سيناء الشاسعة مقابل السلام. لقد فعلنا ذلك لأن تلك الخطوة جاءت مصحوبة بضمان أمني. وهذا يعني حدودًا يمكن الدفاع عنها، وذلك من حق كل دولة في هذه القاعة وفي جميع أنحاء العالم. وفي الوقت الحالي تهدد حدودنا نفس استراتيجية العدوان والإرهاب التي تطبقها إيران على المنطقة. وفي ٢٤ آب/أغسطس، حالت قوات الدفاع الإسرائيلية دون وقوع هجوم إرهابي واسع النطاق خططت قوة القدس من خلاله لإرسال طائرات بدون طيار إلى إسرائيل لغرض واحد: قتل الإسرائيليين. ولم يكن قصدهم إطلاق هذه الطائرات من الأراضي الإيرانية ولكن من سورية بالقرب من دمشق.

نحن نعلم أن إيران لا تنشط فقط في سورية، بل هي تنشط أيضا في لبنان من خلال وكيلها حزب الله الذي هو منظمة مصنفة في عداد المنظمات الإرهابية على الصعيد الدولي. وفي ١ أيلول/سبتمبر، أطلق حزب الله عدة قذائف مضادة للدبابات من جنوب لبنان مستهدفًا وضاربا موقعًا عسكريًا إسرائيليًا ومركبة في شمال إسرائيل. ويمثل هذا الانتهاك الصارخ لسيادة

إسرائيل مرحلة أخرى في جهود حزب الله المستمرة لمهاجمة إسرائيل. وعلاوة على ذلك، وكما ناقشنا هنا في المجلس قبل بضعة أسابيع، تقوم إيران بتحويل الصواريخ في ترسانة حزب الله إلى صواريخ موجهة بدقة. ولا يمكننا السماح بذلك ولن نسمح به.

وقد أشرفت قوة القدس مرة أخرى على هذه العملية التي أنشأت مرافق في جميع أنحاء لبنان بما في ذلك في بيروت. وستواصل إسرائيل العمل على التصدي لهذه التهديدات. كما ستواصل القيام بكل ما هو ضروري لحماية سكانها المدنيين ومصالح أمنها القومي. ويجب على أي دولة تسمح بتنفيذ هجمات ضد إسرائيل من أراضيها أن تتحمل العواقب.

ونتطلع لسماع موقف الأردن. ومع ذلك فإن لإسرائيل موقفها الخاص الذي يضمن حدودًا يمكن الدفاع عنها لبلدنا. ولا يمكن أن تكون لإسرائيل حدود يمكن الدفاع عنها بدون السيطرة على وادي الأردن. وقد قال رئيس وزراء إسرائيل السابق إسحاق رابين في خطابه الأخير أمام الكنيست ما يلي:

”ستكون الحدود الأمنية لدولة إسرائيل في وادي الأردن بالمعنى الأوسع لهذا المصطلح.“

وكرر رئيس الوزراء نتانياهو هذه العبارة بالضبط الأسبوع الماضي. فالحدود الدفاعية ليست ضرورية لأمن إسرائيل فحسب، بل هي شرط ضروري للاستقرار الإقليمي. ولن نقبل أبدًا موقفًا تنفذ فيه إيران أيضًا استراتيجيتها الإرهابية من ضواحي رام الله وفي تلال يهودا المطلة على مطار بن غوريون وتل أبيب والمراكز المدنية والمالية الإسرائيلية. إن اعتقادهم بأنه ينبغي لإسرائيل المساومة على مطالباتها سيضحي بأمننا وربما بوجودنا على مذبح المصالح السياسية، وفقا لقراءة خاطئة للحالة الإقليمية.

وهذا الموقف لا يتسق مع قرارات مجلس الأمن فحسب بل وكذلك مع حقنا في الدفاع عن النفس وتقرير المصير، اللذين يشكلان أساس ميثاق الأمم المتحدة. وهذا هو موقفنا الثابت. ونحن نفهم أن الأردن والآخرين لديهم مواقفهم الخاصة؛ وتتيح هذه الاختلافات فرصة للحوار.

وكما قلنا دائمًا، نود دفع العملية السياسية إلى الأمام. ونرحب بجهود إدارة الولايات المتحدة لإنعاش الحوار الهادف. ولا نزال على استعداد للدخول في محادثات ثنائية مباشرة مع الفلسطينيين. هل سيأتون إلى الطاولة؟ هل سيأتي وزير الخارجية المالكي إلى طاولة المفاوضات للتفاوض معنا بشكل مباشر وثنائي؟ نحن ننتظر ذلك اليوم. هل سيجلس السيد عباس أو رئيس الوزراء اشتية مع إسرائيل؟ المسافة مقدار نصف ساعة فقط بين رام الله والقدس. ويمكن أن نأتي إليهم أو يمكنهم القدوم إلينا. أم أن القيادة الفلسطينية ستواصل طريقها الأحادي لتجنب تقديم التنازلات المريرة اللازمة للمفاوضات الثنائية؟

إن الدول العربية والأمم المتحدة وغيرها من أعضاء المجتمع الدولي يسألون أنفسهم عما يمكنهم فعله لكسر الجمود وتعزيز السلام. الجواب بسيط: التوقف عن تمكين الرفض الفلسطيني وثني الفلسطينيين عن التشبث بمطالبهم القصوى، وحث القيادة على القدوم إلى طاولة المفاوضات بدون شروط مسبقة. واليوم، على غرار كل يوم طوال الـ ٧١ سنة الماضية، تظل إسرائيل مستعدة لمناقشة العملية السياسية. ونحن هنا مستعدون في انتظار أن يقرر أحد الشركاء أن الوقت قد حان للتطلع إلى الأمام، وليس إلى الوراء وبناء مستقبل أكثر إشراقًا لشعبنا.

الرئيس (*تكلم بالروسية*): أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

السيد العتيبي (الكويت): في البداية، أود أن أرحب بمشاركة معالي وزير الشؤون الخارجية لدولة فلسطين ومعالي وزير خارجية المملكة الأردنية الهاشمية السيد أيمن الصفدي أهلا وسهلا بكما في هذه الجلسة، وأشكر المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط السيد نيكولاي ملادينوف على إحاطته الحادية عشرة

بشأن حالة تنفيذ القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦). ونشيد بجهوده ونؤكد دعمنا الكامل لمساعيه للاضطلاع بولايته.

يطالب مجلس الأمن في الفقرة ٢ من منطوق القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦) إسرائيل بان توقف فورا وعلى نحو كامل جميع الأنشطة الاستيطانية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وأن تحترم جميع التزاماتها القانونية في هذا الصدد احتراما كاملا، وعليه أود في بياني اليوم التركيز على الأمور الرئيسية التالية:

أولا، إن استمرار إسرائيل السلطة القائمة بالاحتلال في بناء وتوسيع المستوطنات غير القانونية في دولة فلسطين المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، يبعث رسالة واضحة مفادها أنها مصممة على الاستمرار في تحدي إرادة المجتمع الدولي، وانتهاك القانون الدولي، وتحدي قرارات الشرعية الدولية، ويؤسفنا أن نكرر من جديد أن استمرار التقاعس الدولي قد شجع إسرائيل بشكل واضح على الإمعان في تحديها وتعنتها.

ثانيا، وكما أشار السيد ملادينوف في هذه القاعة ومرات عديدة آخرها جلسة اليوم، فإن بناء مستوطنات جديدة وتوسيع المستوطنات القائمة وضم الأراضي في الضفة الغربية، بما في ذلك القدس الشرقية يقوض فرصة إقامة دولة فلسطينية على أساس قرارات مجلس الأمن ذات الصلة وحل الدولتين.

ثالثا، إن الإجراءات التي تتخذها والسياسات التي تتبعها إسرائيل السلطة القائمة بالاحتلال على نحو مستمر والاستخفاف بالرأي العالمي يتجلى بكل وضوح في إعلانها مؤخرا الموافقة على إقامة أكثر من ٣٠٠ ٢ وحدة استيطانية في الضفة الغربية، وأن هذه الخطوة الأخيرة تبعها الإعلان الاستفزازي الأخير عن نية ضم أراض من الضفة الغربية المحتلة في عام ١٩٦٧، في انتهاك صارخ للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة وقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة، بما فيها قرارا مجلس الأمن ٢٤٢ و ٣٣٨. رابعا، أدت مخططات الضم الإسرائيلية غير القانونية للأراضي الفلسطينية إلى ازدياد عدد المستوطنين، الذي ساهم بدوره في زيادة عدد الهجمات العنيفة والإجرامية التي يرتكبها المستوطنون ضد المدنيين الفلسطينيين، وهي هجمات ما زالت تحدث أنظار قوات الاحتلال الإسرائيلية.

خامسا، إن مسؤولية المجتمع الدولي واضحة ومن الملح أكثر من أي وقت مضى المحافظة على القانون الدولي ومساءلة إسرائيل على جميع انتهاكاتها، بما في ذلك حملات الاستيلاء على المباني والمنازل الفلسطينية والاعتقالات التعسفية للمدنيين الفلسطينيين والقرارات الأحادية الجانب كقرار حجب جزء من عائدات الضرائب عن السلطة الفلسطينية والضغوط التي تتعرض لها وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) وعميات استهداف المتظاهرين المشاركين في ”مسيرة العودة الكبرى“ بالذخيرة الحية، والتي يمكن أن ترقى إلى جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية.

ختاما، إن غياب أي تدابير جدية لتفعيل المساءلة عملا بقرار مجلس الأمن ٢٣٣٤ (٢٠١٦) وسائر قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة التي تطالب سلطة الاحتلال الإسرائيلي بوقف ما تنتهجه من سياسات وما تتخذه من تدابير غير قانونية في الأراضي المحتلة، بما فيها القدس الشرقية وبإنهاء احتلالها الذي تجاوز نصف قرن من الزمن، قد أدى، وللأسف الشديد، إلى تمادي السلطة القائمة بالاحتلال في انتهاكاتها الصارخة. وبالرغم من ذلك، ما زلنا مؤمنين بأن التسوية الدائمة والشاملة والعادلة لا بد من أن تفضي إلى إنهاء الاحتلال، وفقا للمرجعيات المتفق عليها وهي قرارات مجلس الأمن ذات الصلة ومبدأ الأرض مقابل السلام وخارطة الطريق ومبادرة السلام العربية، على أساس حل الدولتين بما يؤدي إلى حصول الشعب الفلسطيني على كامل حقوقه السياسية المشروعة وإقامة دولته المستقلة على أرضه وعاصمتها القدس الشرقية.

السيدة كرافت (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلمت بالإنكليزية*): هذه هي المرة الأولى بالنسبة لي، كما يعلم المجلس، التي أشارك فيها في جلسة الإحاطة الشهرية هذه. وإزاء هذه الخلفية، أود أن أتريث برهة وأتكلم بشكل عام عن الكيفية التي أنوي بها تناول المسائل التي تتعلق بدولة إسرائيل.

أولا، أعتقد أن من المهم أن نكون واضحين بشأن المسائل الخطيرة. وعليه، أود أن أتكلم بوضوح عن العلاقة بين دولة إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية. ففي الماضي، ظلت الولايات المتحدة على الدوام تدعم إسرائيل وتدعم الولايات المتحدة إسرائيل اليوم وستظل الولايات المتحدة تدعم إسرائيل على الدوام مستقبلا. ولن تجد إسرائيل صديقا أفضل من كيلي كرافت.

ومما يؤسف له أن العديد من الدول الأعضاء لا تتوخى العدل في المسائل المتصلة بإسرائيل في الأمم المتحدة. ويمكنني أن أتكلم إلى ما لا نهاية له بشأن الاهتمام المفرط الذي توليه الدول الأعضاء لشؤون إسرائيل، بما في ذلك الشكاوى والنقد الذي لا مبرر له والعدد اللامتناهي من القرارات التي تدين هذه الدولة العظيمة.

غير أنني لا أود الخوض في تلك النقاط المستهلكة. وعوضا عن ذلك، أود بوصفي شخصا يجد قيمة في تأكيد الأمور الإيجابية، أن أسلط الضوء على سجل إنجازات إسرائيل المذهل. لقد كانت إسرائيل، منذ إنشائها، بمثابة ملاذ آمن للهاربين من الاضطهاد والقمع. وتقف إسرائيل، التي تنعم بنظام ديمقراطي مزدهر ومشهود له، شامخة وثابتة على الرغم من التهديدات المستمرة لسلمها وأمنها. وما يثير الإعجاب أكثر أن إسرائيل تدعم بقوة، في هذه البيئة الخطرة، حرية الصحافة وتدافع عن المساواة بين الجنسين ولديها اقتصاد سوق حر قوي ومبتكر. وعلى العكس مما قيل هنا، فإن إسرائيل دولة تحترم سيادة القانون احتراما شديدا. حقا، هناك الكثير الذي نتعلمه من إسرائيل.

وعلاوة على ذلك بنت إسرائيل، وهي محور للابتكار، سمعتها واكتسبتها بوصفها دولة مؤسسات ناشئة. فهي رائدة عالمية في مجال البحث والتطوير وجزء من شبكة واسعة للتعاون الدولي في هذا المجال. وهي حقا أحد كبار المستثمرين في مجال البحث والتطوير، من حيث النسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي. واحتضنت أراضيها ٥ ٠٠٠ مؤسسة ناشئة جديدة في السنوات العشر الماضية وحدها.

وبطريقة تشبه إلى حد كبير الطريقة التي بنوا بها دولتهم العظيمة، استفاد الإسرائيليون من روح الشجاعة لديهم وإيمانهم بالتعليم وتصميمهم الشديد في مساعدة إخوانهم وأخواتهم في جميع أنحاء العالم. وينبغي للعديد من الدول التي تحرص على إدانة إسرائيل أن تدرس، بدلا من ذلك، تصميمها وجهودها المستمرة الرامية إلى جعل البلد سابقا لأقرانه مقارنة بأي من بلدان العالم الحديث وأن تدرس مساعيها الخيرة في مجالات الآداب والعلوم. وعند القيام بذلك، أعتقد أنه ستظهر صورة مختلفة لها – صورة تُظهر كل ما تمثله إسرائيل وكل ما يمكن أن يستفيده العالم من هذه الدولة العظيمة.

وأرجو ألا يساء فهم ملاحظاتي هنا. فليس المقصود من بياني الإشارة إلى أن المسائل الأخرى التي نوقشت هنا اليوم، بما في ذلك استمرار أعمال العنف والإرهاب من قبل حماس في غزة، على النحو الذي وصفه السيد ملادينوف في إحاطته، ليست مهمة. ومع ذلك، وإذ نجلس في هذا المبنى الذي أُنشئ كقاعة للسلام، أعتقد أن من المهم للغاية أن نعترف بأنه لا ينبغي أن يواجه أي بلد وابلا متواصلا من الانتقادات غير المبررة أو العداء المنحاز أو أن يجري تسليط الضوء عليه بشكل سلبي على نحو متكرر.

ولا تزال الولايات المتحدة تلتزم بلا كلل بدعم معاملة إسرائيل على نحو عادل هنا في هذه الهيئة، وكذلك في منظومة الأمم المتحدة بشكل عام. وعلاوة على ذلك، يتعين ألا يكون

مستغربا أن ذلك من بين أولوياتي الرئيسية. فالولايات المتحدة تقف مع صديقتنا الحميمة وشريكتنا وستظل تعارض الإجراءات والبيانات التي تخصها بالذكر على نحو مجحف. وسأعمل بلا كلل، بصفتي ممثلة الولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة، من أجل التصدي لأي جهد يسعى إلى نزع الشرعية عن إسرائيل أو تقويض أمنها. ولا يوجد مبرر لأن يظل التحيز ضد إسرائيل، الناجم عن الانسياق وراء الآخرين، قائما في الأمم المتحدة ولاستمرار المحاولات التي نشهدها من قبل بعض الدول الأعضاء في الأمم المتحدة لتقويض مكانة إسرائيل بوصفها عضوا كامل العضوية في المجتمع الدولي. إن الولايات المتحدة تعارض جميع هذه الجهود بشدة.

وكما قلت في مستهل ملاحظاتي، أعتقد أن من المهم للغاية أن أكون واضحة بشأن المسائل الخطيرة. ولذا، أود أن أكون واضحة مرة أخرى بشأن العلاقة بين دولة إسرائيل والولايات المتحدة – في الماضي، ظلت الولايات المتحدة تدعم إسرائيل على الدوام وتدعم الولايات المتحدة إسرائيل اليوم وستدعم الولايات المتحدة إسرائيل مستقبلا. ولن تجد إسرائيل صديقا أفضل من كيلي كرافت.

السيد روديارد (إندونيسيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى وفد الاتحاد الروسي على عقد هذه الإحاطة وعلى ترؤسه مجلس الأمن لشهر أيلول/سبتمبر.

وكذلك أود أن أشكر السيد نيكولاي ملادينوف، المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، على إحاطته. كما أود أن أرحب، بالنيابة عن وفد بلدي، بوزير خارجية فلسطين، السيد رياض المالكي، وبوزير خارجية الأردن، السيد أيمن الصفدي، في هذه الجلسة.

اجتمع المجلس قبل شهر بالتمام في هذه القاعة بروح من المسؤولية لتناول بند جدول الأعمال المعنون ”صون السلام والأمن الدوليين: التحديات التي تعترض تحقيق السلام والأمن في الشرق الأوسط“ (انظر S/PV.8600). وقد أعربت الدول الأعضاء خلال تلك الجلسة عن آرائها بشأن سبل المضي قدما في مسألة الشرق الأوسط، مؤكدة على أولوية تعددية الأطراف والقانون الدولي في سعينا إلى تحقيق السلام الدائم في الشرق الأوسط.

غير أن رئيس وزراء إسرائيل الحالي أعلن صراحة في الأسبوع الماضي أنه سيضم أجزاء من الضفة الغربية إذا ما أُعيد انتخابه. وإزاء تلك الخلفية، أود أن أتطرق إلى النقاط التالية:

أولا، يجب علينا أن نشجب أي عمل يقوض تعددية الأطراف والقانون الدولي. وهناك أوقات يكون فيها التلاعب بالألفاظ أمرا خطيرا. وهذه المرحلة هي من بين تلك الأوقات. وتدين إندونيسيا إدانة قاطعة الطرح المتغطرس للسيد نتنياهو. ونؤكد أن هذا الاقتراح لا يهدف – ولا يمكنه أن يهدف – إلى تحقيق الأمن أو الاستقرار في إسرائيل أو في المنطقة. والواقع أن هذه الخطة ستبدد آفاق التوصل إلى حل الدولتين عن طريق التفاوض بين الإسرائيليين والفلسطينيين الذي استندت إليه سياسة الأمم المتحدة على مدى عقود وارتهن به عمل المجموعة الرباعية لفترة طويلة. وقد وصف الأمين العام الخطة بالفعل بأنها ستقضي على أي أمل في السلام. وبالمثل، خلال الاجتماع الاستثنائي لمجلس وزراء خارجية الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي يوم الأحد الماضي في المملكة العربية السعودية، رفضت المنظمة وأدانت النية المعلنة للسيد نتنياهو.

والنقطة الثانية التي أود أن أتناولها هي أن المجلس يجب أن يؤكد سلطته في حالة حدوث أي انتهاك للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. ويرى المجلس أن هذه مسألة واضحة جدا. ففي القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، أكد المجلس أنه لن، وأكرر، لن يعترف بأي تغييرات في خطوط الرابع من ٤ حزيران/يونيه ١٩٦٧، بما في ذلك ما يتعلق بالقدس، سوى التغييرات التي يتفق عليها الطرفان من خلال المفاوضات. وأكد

المجلس أن قيام إسرائيل بإنشاء مستوطنات في الأرض الفلسطينية يشكل انتهاكا صارخا للقانون الدولي. وذلك لا تهدد السلام فيما بينهما وفي المنطقة فحسب، بل ينذر بانعدام الأمن الدائم.

وأخيرا، أود أيضا أن أذكر الجميع بمعاناة الشعب الفلسطيني في الأراضي الفلسطينية المحتلة ومعاناة اللاجئين الفلسطينيين. وعلى الرغم من أننا ندافع عن الأمل في الحل القائم على وجود دولتين، ينبغي ألا ننسى الأزمة الإنسانية التي يواجهها إخوتنا وأخواتنا الفلسطينيين. وينبغي أن نظل ثابتين في جهودنا الرامية إلى مساعدة الشعب الفلسطيني، لا لأسباب إنسانية فحسب، بل أيضا لتحسين قدرة الفلسطينيين على حكم أنفسهم بأنفسهم بصورة كاملة. وتحقيقا لهذه الغاية، يتعين علينا أن نجدد التزامنا بتأييد جميع السبل الممكنة عن طريق تقديم كامل دعمنا لعمل وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى وبتعزيز جهودنا المشتركة من خلال كل الوسائل الممكنة.

وتود إندونيسيا أن تؤكد مجددا أن التوصل إلى حل سلمي للمسألة الفلسطينية لا يمكن إيجاده إلا في رؤية دولتين تتعايشان في إطار المعايير المتفق عليها دوليا. وندعو المجتمع الدولي إلى مضافرة جهوده من أجل إعادة عملية السلام إلى مسارها وتنفيذ حل الدولتين. وهذا هو السبيل الوحيد لكفالة أن اقتراحات خطيرة من هذا القبيل لن تتكرر مرة أخرى في المستقبل.

السيد ماتجيلا (جنوب أفريقيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أبدأ بتوجيه الشكر للسيد ملادينوف، المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، على إحاطته بشأن الحالة في إسرائيل وفلسطين، وأرحب في مجلس الأمن بوزيري خارجية دولة فلسطين والأردن المالكي والصفدي.

وكما أكدنا على غرار العديد من الوفود الأخرى في المجلس من قبل، فإن الحل الحقيقي والعادل للحالة في الشرق الأوسط هو الحل المستند إلى حل الدولتين، على أساس حدود عام ١٩٦٧ مع القدس الشرقية عاصمة لدولة فلسطين المستقلة ذات السيادة، تماشيا مع القرار ٢٤٢ (١٩٦٧)، المؤرخ ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٧.

إن استمرار ازدراء وتجاهل عملية السلام القائمة التي طال أمدها، مثل الاستبعاد الممنهج لمسائل الوضع النهائي، لا سيما فيما يتعلق بالحدود ووضع القدس ومواصلة توسيع المستوطنات، أمر يبعث على القلق الشديد. وإعلان إسرائيل مؤخرا عن إمكانية ضم أجزاء كبيرة من الضفة الغربية لم يعترض عليه أحد ويزيد من تقويض آفاق السلام. ومواصلة توسيع المستوطنات في الأراضي الفلسطينية المحتلة ينتهك عمدا القانون الدولي ويقوض آفاق السلام ويتعارض مع قرارات مجلس الأمن.

ومنذ عام ١٩٤٨، أو قبل ٧١ عاما، اتخذ المجلس العديد من القرارات، بما في ذلك القرار ٤٢ (١٩٤٨) المؤرخ ٥ آذار/مارس ١٩٤٨، والقرار ٤٣ (١٩٤٨) المؤرخ ١ نيسان/أبريل ١٩٤٨، وقرارات أخرى في أعوام ١٩٤٤و ١٩٤٥و ١٩٤٧و ١٩٤٨ و ١٩٤٩ – ويمكننا أن نواصل تعداد الأعوام بدوت توقف. وإجمالا، كان هناك ما مجموعه ٧٢ قرارا للمجلس، لم ينفذ أي قرار منها. فماذا يعني ذلك بالنسبة للمجلس؟

بينما نجلس هنا اليوم، يعيش الآلاف من الفلسطينيين في خوف من أن تُدَمر منازلهم ومدارسهم وتُصَادر ممتلكاتهم وتُفرَض المزيد من القيود على حرياتهم المحدودة للغاية أصلا. غير أن المجلس لم يتمكن من اتخاذ إجراء لمعالجة استمرار هذه الانتهاكات الصارخة للقانون الدولي. وبالأمس فقط، أجرى مداولات بشأن حماية المدنيين والحالة الإنسانية المتردية في سورية (انظر S/PV.8623). ومتى سيعالج المجلس هذه الشواغل نفسها فيما يتعلق بالشعب الفلسطيني؟ متى؟

إن عدم اتخاذ مجلس الأمن لإجراء يجعله هيئة غير قادرة على دعم قراراتها التي تتآكل مصداقيتها. ولذلك فإن جنوب أفريقيا لا تزال تصر على التنفيذ الكامل للقرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦)،

وتؤكد على أن انتهاكات قرارات مجلس الأمن تؤدي في أي حالة أخرى إلى فرض تدابير صارمة على الطرف المسؤول. وفي هذا الصدد، ووفقا لقرار مجلس الأمن ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، يدعو وفد بلدي بشدة أيضا إلى تقارير خطية للأمين العام بشأن هذه المسألة.

وتعتقد جنوب أفريقيا أن المجلس ينبغي أن يبذل قصارى جهده لاستعادة الثقة في عملية السلام الشرعية التي نسعى إليها منذ عقود وللحيلولة دون زيادة تفاقم العداء بين إسرائيل وفلسطين. وتبادل الأعمال العدائية، بما في ذلك إطلاق الصواريخ وعمليات قصف غزة، لا يزال مثالا على ذلك يثير بالغ القلق. ولا يزال وفد بلدي يشعر بقلق بالغ إزاء استمرار انتهاكات حقوق الإنسان في الأراضي المحتلة، ويؤكد أن هذه الانتهاكات لا تسهم سوى في تعزيز الكراهية والانقسامات بين الفلسطينيين والإسرائيليين. وبدلا من التدابير المعادية مثل بناء حواجز وجدران إضافية وإغلاق المدارس وقتل المدنيين، ينبغي للمجلس أن يشجع تدابير إحياء الأمل وبناء الثقة بين إسرائيل وفلسطين، التي ظلت مفقودة في الآونة الأخيرة.

وفي الختام، يود وفد بلدي أن يناشد المجلس مجددا إعادة النظر في زيارته إلى المنطقة التي تأخرت كثيرا. ونود أن نقترح مرة أخرى أن ينظر المجلس، إذا كان بعض أعضائه غير راغبين في المشاركة في الزيارة، في إجراء بعثة صغيرة تضم الأعضاء المهتمين بالمشاركة فيها. فزيارة المنطقة ستكون إشارة واضحة إلى أن المجتمع الدولي لم ينفض يديه عن النزاع الرئيسي الأطول أمدا في الشرق الأوسط. وعلى غرار الزيارات الميدانية الأخرى التي قام بها المجلس، مثل الزيارة التي سيقوم بها إلى جوبا في الشهر المقبل، فإنها ستوفر لأعضاء المجلس أيضاً فرصة للقاء الجهات الفاعلة ذات الصلة على أرض الواقع، بما في ذلك أعضاء الحكومة في إسرائيل وفلسطين، والجهات الفاعلة في المجتمع المدني وجميع الفاعلين، والطلب إليهم أن يؤيدوا جهود السلام، ويحترموا بعضهم بعضا ويتعايشوا ويعيشوا في وئام، كما نفعل جميعا في بلداننا ومناطقنا. ونحن في جنوب أفريقيا مستعدون للمساعدة في ذلك الاتجاه، إذا طلب منا ذلك.

السيد دو ريفيير (فرنسا) (*تكلم بالفرنسية*): بادئ ذي بدء، أود أن أرحب بوزير الخارجية وشؤون المغتربين في الأردن ووزير خارجية فلسطين في مناقشتنا.

وأشكر المنسق الخاص نيكولاي ملادينوف على إحاطته الزاخرة بالمعلومات. إن عرضه للتقرير الحادي عشر عن تنفيذ القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦) يسترعي انتباهنا مرة أخرى إلى خطورة الحالة، ولا سيما في ما يتعلق بمسألة الاستيطان. وقبل انعقاد الجلسات في إطار القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، أود مرة أخرى أن أشكر الأمانة العامة على الموافقة على طلبنا الحصول على تقارير خطية منتظمة. وهي أدوات مهمة لتوثيق الاستيطان وكذلك العنف، ولتوجيه أعمال المجلس.

إن المخاطر التي تهدد حل الدولتين تشكل مصدر قلق بالغ. ومما يبعث على القلق الشديد الإعلانات بشأن إمكانية ضم بعض المناطق في الضفة الغربية، ولا سيما غور الأردن والساحل الشمالي للبحر الميت، وفي نهاية المطاف، المستوطنات المقامة في الضفة الغربية. وإذا ما نفذت هذه التدابير ستشكل ليس انتهاكا خطيرا وغير مسبوق للقانون الدولي فحسب؛ وأنما ستتسبب في عدم الاستقرار في المنطقة بمفاقمة التوترات وتأجيج التطرف بجميع أشكاله. ولذلك ندعو الطرفين إلى الامتناع عن أي عمل يتعارض مع القانون الدولي ومن شأنه أن يعرض للخطر إمكانية تحقيق حل الدولتين. وبالتعاون مع شركائنا الأوروبيين، سنواصل رصد الحالة عن كثب، بما في ذلك أي تحرك نحو الضم، وسنتصرف وفقا لذلك.

واستمرار الاستيطان هو أيضا يبعث على قلق فرنسا العميق. وندين القرارات التي اتخذتها السلطات الإسرائيلية في آب/أغسطس للسماح ببناء ٣٠٠ ٢ بناء وحدة سكنية

في الضفة الغربية. وندين أيضا القرار الذي اتخذته الحكومة الإسرائيلية في ١٥ أيلول/سبتمبر، بموجب القانون الإسرائيلي، لتحويل مستوطنة عشوائية في غور الأردن إلى مستوطنة رسمية. والنشاط الاستيطاني غير قانوني على النحو الذي أعيد تأكيده في القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، ويؤدي إلى تصعيد التوترات. وهو يقوض حل الدولتين بتعريضه للخطر ظروف تحقيق سلام عادل ودائم بين الإسرائيليين والفلسطينيين، ويجب أن يتوقف. وفي هذا الصدد، أشكر المنسق الخاص على إحاطته الفصلية بشأن تنفيذ القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦).

وأخيرا، فإن تدهور الوضع في الأسابيع الأخيرة في غزة – حيث استؤنف إطلاق الصواريخ إلى داخل إسرائيل وقتل المزيد من متظاهرين – يثير المخاوف من حدوث مزيد من التصعيد. وندعو جميع الأطراف إلى ممارسة أقصى درجات ضبط النفس. ونكرر تأكيد إدانتنا لإطلاق الصواريخ من غزة على المناطق التي تحتلها إسرائيل، وكذلك الاستخدام غير المتناسب للقوة ضد المتظاهرين الفلسطينيين. وتأتي هذه التطورات في ظل خلفية المأزق الذي تشهده المصالحة بين الفلسطينيين، على الرغم من جهود مصر التي أرحب بها، وتدهور الحالة الإنسانية، بما في ذلك النقص في الأدوية وأزمة نظام الرعاية الصحية.

ومن المهم الحصول على دعم المجتمع الدولي، وبخاصة لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى. ومع ذلك، لن يكون هناك تحسن دائم في الحالة في غزة دون التوصل إلى حل سياسي يشمل عودة السلطة الفلسطينية ورفع الحصار، جنبا إلى جنب مع ضمانات موثوقة لإسرائيل التي أمنها، وأكرر، غير قابل للتفاوض. وفي هذا الصدد، ينبغي أن تكون دورة الجمعية العامة التي توشك على البدء فرصةً لنا كي نؤكد من جديد التزامنا الجماعي بالمعايير التي اتفق عليها المجتمع الدولي، وبقرارات مجلس الأمن.

ويجب أن يظل الهدف هو إقامة دولة فلسطينية، تعيش جنبا إلى جنب في سلام وأمن مع دولة إسرائيل، داخل حدود آمنة ومعترف بها دوليا تستند إلى حدود عام ١٩٦٧ والقدس عاصمة للدولتين. وتقف فرنسا على أهبة الاستعداد لدعم أي جهود سلام في هذا السياق. وأي محاولة للانحراف عن المعايير المتفق عليها دوليا والمحددة بصورة جماعية سيكون مآلها الفشل. كما يمكن أن تؤدي إلى زعزعة الاستقرار في المنطقة، حيث لا يوجد بديل مجد لحل الدولتين. ولا يمكن لأي من الشعبين تحقيق تطلعاته بشكل مستدام على حساب الآخر. إن الطريق إلى تحقيق السلام الدائم يتطلب حل الدولتين. وبصفة فرنسا صديقة لكل من إسرائيل وفلسطين، فإنها لا تزال مصممة أكثر من أي وقت مضى على دعمهما في هذا الطريق.

السيد هويسغن (ألمانيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أيضا أن أرحب بالسيد نيكولاي ملادينوف وممثلي إسرائيل وفلسطين. ونود أن نخص وزير خارجية الأردن ببضع عبارات. نحن نعتبر الأردن الركيزة المهمة للاستقرار في المنطقة. وأرحب بوزير الخارجية في جلسة اليوم.

وفي آخر مرة تكلمت أمام المجلس (انظر S/PV.8623)، سلطت الضوء على أهمية احترام سيادة القانون وإعمال القانون الدولي وضرورة ذلك. ونعتقد أن احترام القانون الدولي هو أفضل للتعايش البلدان ورفاه الناس. والقرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦) هو جزء من القانون الدولي. وهو قرار ملزم اتخذه المجلس قبل ثلاث سنوات. ولم يكن هناك أي اعتراض عليه.

وترى ألمانيا أن تنفيذ القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦) سيكون الأفضل لتحقيق التعايش بين إسرائيل وفلسطين ورفاه شعبيهما. فلنتخيل ولو لمرة أننا نفذنا القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦) في ٢٠١٦؛ لما كان هناك المزيد من الأنشطة الاستيطانية، ولا إعلانات عن الضمّ، ولا أعمال إرهاب، ولا عنف ضد المدنيين، ولا أعمال استفزازية، ولا تحريض ولا تصريحات مؤججة للمشاعر؛ ولما

كان هناك إطلاق للصواريخ من غزة على إسرائيل من جانب حماس وغيرها. ولو كان قد نُفذ القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦) في عام ٢٠١٦، فأنا وأثق من أننا سنكون الآن نجري مفاوضات حقيقية من أجل حل الدولتين، استنادا إلى المعايير المتفق عليها دوليا.

ونعتقد أن حل الدولتين هو الوحيد الذي يمكنه تحقيق تطلعات إسرائيل وفلسطين – تطلعات فلسطين لإقامة الدولة والسيادة، وتطلعات إسرائيل للعيش في سلام كدولة يهودية ديمقراطية.

أشكر السيد ملادينوف مرة أخرى على تقريره. وكان استنتاجه محبطا جدا، إذ تكلم عن حالة متدهورة ومستقبل قاتم. ونرى أنه يجب علينا ألا نتوقف عن محاولة العمل صوب تنفيذ القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦) لضمان رفاه الفلسطينيين وأمن إسرائيل، وهو أمر ألمانيا ملتزمة به.

السيدة نيامكي (كوت ديفوار) (*تكلم بالفرنسية*): أشيد بالسيد نيكولاي ملادينوف، المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط والممثل الشخصي للأمين العام، على إحاطته المفصلة بشأن آخر التطورات في الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين.

وتلاحظ كوت ديفوار مع الأسف استمرار مناخ العنف في الشرق الأوسط الذي يضر بشكل متزايد بآفاق إحلال السلام في المنطقة. وبالنظر إلى تعقيد الحالة، من المهم للمجلس اقتراح نهج مبتكرة لإيجاد حل سلمي للنزاعات المختلفة في المنطقة.

وفيما يتعلق بالنزاع في سورية، فإن العواقب على المنطقة تثير القلق. وتعرب كوت ديفوار مرة أخرى عن أسفها لعدم وجود توافق في الآراء داخل المجلس، والذي حال دون اعتماد مشروع قرار أمس بشأن الحالة الإنسانية في سورية يهدف إلى التخفيف من معاناة الملايين من السوريين. ونحن مقتنعون بأنه لا يوجد حل عسكري لتلك الأزمة. ويود بلدي أن يؤكد مجددا دعمه للمبعوث الخاص للأمين العام في جهوده الدؤوبة الرامية إلى إيجاد حل سياسي دائم لتلك الأزمة، تمشيا مع أحكام القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥).

وأنتقل إلى القضية الفلسطينية، تعتقد كوت ديفوار، بالنظر إلى حالة الجمود في المفاوضات الإسرائيلية – الفلسطينية، أن الضرورات التالية لازمة. فمن ناحية، يجب وضع إطار ملائم للمفاوضات وإطلاق العملية السياسية، ومن جهة أخرى، لا بد من الامتثال للقرارات المتعلقة بالقضية الفلسطينية والقانون الدولي.

ويأسف وفدي لأنه لم يتم التوصل حتى الآن إلى حل وسط للوفاء بتطلعات كلا الجانبين، وهي حق الفلسطينيين في تقرير المصير والاستقلال وحق إسرائيل في كفالة أمنها. وردا على ذلك، ووفقا للتوصيات الواردة في تقرير الأمين العام المؤرخ ٢٦ آب/أغسطس، تدعو كوت ديفوار المجتمع الدولي إلى مضاعفة جهوده لاستئناف العملية السياسية من أجل التوصل إلى تسوية شاملة وعادلة ودائمة للأزمة، في أقرب وقت ممكن.

ولا يزال بلدي مقتنعا بأنه لا يمكن إيجاد حل دائم ومقبول من الطرفين للنزاع إلا من خلال التقيد الصارم بالقانون الدولي وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، بما فيها القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦). وفي هذا الصدد، نؤكد من جديد التزامنا بالحل القائم على وجود دولتين تعيش جنبا إلى جنب في سلام في إطار حدود عام ١٩٦٧.

ويدعو وفد بلدي أيضا السلطات الفلسطينية والإسرائيلية إلى كفالة احترام حقوق جميع الأشخاص الضعفاء، بمن فيهم الأطفال، الذين يدفعون ثمنا باهظا في النزاع، وهو جانب تشدد عليه بانتظام مختلف تقارير اليونيسيف. وبالمثل، تؤيد كوت ديفوار جميع الجهود الرامية إلى تحقيق المصالحة بين الفلسطينيين، بما في ذلك بين فتح وحماس، بهدف تمكين السلطة الفلسطينية، التي تتحمل المسؤولية الرئيسية عن تلبية الاحتياجات الاجتماعية

والإنسانية للشعب الفلسطيني وبهدف ممارسة مهامها السيادية في غزة والضفة الغربية.

كما أن وفدي لا يزال يشعر بالقلق إزاء الحالة الإنسانية في غزة بسبب الظروف الاقتصادية والاجتماعية البالغة الصعوبة، وكذلك الصعوبات فيما يتعلق بإمدادات الطاقة وفي الحصول على الخدمات الأساسية. تشكل هذه الظروف المعيشية الهشة تهديدات محتملة للاستقرار الإقليمي، لا سيما وأن هذه الأزمة الإنسانية تتفاقم جراء حالة اقتصادية اجتماعية صعبة أسفرت عن عدم انتظام دفع مرتبات موظفي الخدمة المدنية وارتفاع معدل البطالة، الأمر الذي يؤثر بصورة خاصة على الشباب. ولذلك، من الضروري تخفيف القيود المفروضة على كل من إيصال المعونة الإنسانية وحركة السلع والأشخاص. وفي هذا الصدد، تؤكد كوت ديفوار الدور الحاسم الذي تضطلع به وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (أونروا) في تلبية احتياجات نحو ٥,٤ مليون شخص.

وفي الختام، ترحب كوت ديفوار بالدعم المادي والمالي المقدم من الوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة والشركاء الدوليين للأونروا وتكرر دعوتها إليهم لمواصلة جهودهم الحيوية لصالح السكان الفلسطينيين.

السيد بيكستين دو بوتسوريفا (بلجيكا) (*تكلم بالفرنسية*): أشكر المنسق الخاص، السيد نيكولاي ملادينوف، على إحاطته المفصلة وعلى العمل الذي يقوم به مع فريقه. كما أرحب بوجود وزيري خارجية الأردن وفلسطين.

إننا نشعر ببالغ القلق إزاء ما لم يعد وضعا راهنا بل تدهورا مستمرا في الحالة على أرض الواقع، وهو ما يبعدنا أكثر وأكثر عن الحل القائم على وجود دولتين. ويستمر تشييد المستوطنات في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، دون هوادة ويقوض أساس وإمكانية تحقيق الحل القائم على وجود دولتين. وتساهم العديد من المبادرات التشريعية في تشجيع السياسة الاستيطانية وتيسير التدابير المصاحبة مثل عمليات الهدم والإخلاء والتشريد القسري.

ونلاحظ مع القلق، على سبيل المثال، أن هناك ٥١ مدرسة مهددة بالهدم، بما في ذلك مدرسة أم السدرة في محافظة الخليل. إن تلك السياسة تقوض على نحو خطير ممارسة الحقوق الأساسية للفلسطينيين وهي غير قانونية بموجب القانون الدولي، بما في ذلك القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦).

ونكرر الإعراب عن قلقنا العميق إزاء الزيادة المزعجة في عمليات الهدم ومصادرة الهياكل الأساسية للمشاريع الإنسانية. ونطالب بأن تضع السلطات الإسرائيلية حدا لأعمال الهدم هذه وأن تمنح تعويضات عن الأضرار المتكبدة. وعلاوة على ذلك، فإننا نشعر بالقلق العميق إزاء الزيادة في استخدام العنف من جانب المستوطنين وكذلك ضد المستوطنين. ونكرر الإعراب عن إدانتنا الشديدة لأي استخدام للعنف، بغض النظر عن مرتكبيه.

ويهيب القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦) بالدول أن تميز في معاملاتها بين إقليم دولة إسرائيل والأراضي المحتلة في عام ١٩٦٧. وفي هذا الصدد، تشير بلجيكا إلى أن الاتحاد الأوروبي قد اعتمد عدة تدابير وأدوات لتحقيق هذا التمييز. وتظل بلجيكا ملتزمة بالتنفيذ الكامل والمستمر والفعال لتلك السياسة.

وإمكانية إقامة دولة فلسطينية تعني أيضا عودة الاستقرار في غزة. وندعو جميع الأطراف إلى ضبط النفسّ وتذكرها بالأهمية الحيوية لحماية المدنيين واحترام القانون الدولي الإنساني، بما في ذلك مبدآ التناسب والتمييز.

ويساورنا القلق أيضا ً إزاء الحالة الإنسانية والصحية. ويجب على جميع الأطراف أن تكفل حرية وصول المساعدات الإنسانية في جميع الأوقات، على أن تأخذ في الحسبان أيضا البعد الجنساني والاحتياجات الخاصة للنساء والفتيات. وفي هذا الصدد، أود أن أنوه بالدور الأساسي الذي تضطلع به وكالة

الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، التي ستواصل بلجيكا دعم ولايتها.

ويتطلب حل الأزمة في غزة تغييرا جوهريا يشمل رفع الحصار وفتح نقاط العبور بشكل كامل، مع مراعاة الشواغل الأمنية المشروعة لإسرائيل. كما يتطلب إيجاد حل سياسي للأزمة عودة السيطرة على الإقليم إلى السلطة الفلسطينية. وندعو جميع الأطراف إلى المشاركة في محادثات المصالحة بين الفلسطينيين بشكل بناء.

وفي رأي بلجيكا، ليس هناك بديل عن حل الدولتين داخل حدود آمنة ومعترف بها على أساس خطوط عام ١٩٦٧، مع القدس عاصمة للدولتين. ولن نعترف بأي تغييرات في حدود عام ١٩٦٧ السابقة، بما في ذلك ما يتعلق بالقدس، باستثناء الحالات التي يتفق عليها الطرفان.

وفي الختام، تدعو بلجيكا جميع أطراف النزاع إلى الامتناع عن اتخاذ تدابير والإدلاء بتصريحات من جانب واحد تبعدنا أكثر عن المعايير التي اتفق عليها المجتمع الدولي وأقرها المجلس. لقد حان الوقت الآن أكثر من أي وقت مضى للعمل من أجل التوصل إلى حل بموجب القانون الدولي من أجل تحقيق السلام العادل والدائم وبيئة إقليمية مستقرة.

السيد ميسا – كوادرا (بيرو) (*تكلم بالإسبانية*): إننا ممتنون لعقد هذه الجلسة وللسيد ملادينوف على إحاطته الشاملة وعلى العمل الذي يقوم به مع فريقه. ونرحّب بمشاركة وزيري خارجية فلسطين والأردن.

تتابع بيرو بقلق بالغ الحالة في فلسطين. لقد أدت المواقف التي تفتقر إلى الليونة وانعدام الحوار بين الطرفين واستمرارُ العنف إلى جمود في عملية السلام. إن الحالة غير قابلة للاستمرار ومزعزعة للاستقرار في الشرق الأوسط والمجتمع الدولي. ويجب علينا أن ندين استمرار الهجمات العشوائية ضد السكان المدنيين الإسرائيليين من جانب حماس وغيرها من الجهات الفلسطينية الفاعلة المتطرفة، والرد غير المتناسب من جانب الإسرائيليين، والخطاب العدائي من قادة كل منهما، وهي الأمور التي تؤجج بشكل دائم العوامل المحرّكة للعداء في الحالة.

وفي هذا الصدد، نشدد على أهمية أن يستعيد مجلس الأمن وحدته بشأن هذه المسألة الحساسة بحيث يمكنه أن يجهر بموقفه عندما تتطلب الحالة في الميدان تقيد الطرفين الدقيق بالالتزامات المنوطة بهما بموجب القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. ونشعر بالجزع من أن احتمالات التوصل إلى حل سياسي آخذة في الاضمحلال وأن ما يأتي من جانب واحد من القرارات والإجراءات والإعلانات اللاحقة لها يمكن أن يتحول إلى المزيد من تصعيد التوتر والعنف.

ونقرّ بحق إسرائيل في ضمان أمنها ووجودها من خلال ممارسة الدفاع المشروع عن النفس، شريطة أن تفعل ذلك وفقاً لمبادئ الشرعية والتناسب والتحوط. ولا يمكن تجاهل حقوق الإنسان للمواطنين الفلسطينيين، بمن فيهم القصّر. وتحقيقاً لهذه الغاية، يجب أن نذكّر إسرائيل بالتزامها بالامتثال لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. ونعتقد على وجه الخصوص أن من الملحّ، تمشياً مع قرار مجلس الأمن ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، إنهاء الزيادة في الأنشطة الاستيطانية وهدم المباني وطرد السكان في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧. فهذه الممارسات تتعارض مع القانون الدولي وتُعرّض للخطر السلامة الإقليمية للدولة الفلسطينية وتقوّض فرص التوصل إلى حل الدولتين.

ونشدد أيضاً على الحاجة الملحة إلى معالجة الاحتياجات الأساسية للناس في غزة، حيث يوفر الفقر والتهميش تربة خصبة لدعاة العنف والإرهاب. ونشجّع على مواصلة مشاريع البنى التحتية والمشاريع الإنمائية، ومتابعة الجهود الرامية إلى كفالة أن تتمكن السلطة الفلسطينية من أن تستعيد السيطرة الفعلية على

المنطقة، وتوفير تمويل مستقر ويمكن التنبؤ به لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى.

وفي الختام، نودّ أن نعرب عن دعمنا الكامل للسيد ملادينوف في جهوده الرامية إلى الحيلولة دون حدوث مزيد من التصعيد وإلى تعزيز الحوار فيما بين الطرفين، فيما نؤكد من جديد التزامنا بإيجاد حل للقضية الفلسطينية، الأمر الذي سيسهم بلا شك في تحقيق السلام المستدام في المنطقة.

السيد فيالو بيلّيني بورتوريال (الجمهورية الدومينيكية) (*تكلم بالإسبانية*): نشكر المنسق الخاص نيكولاي ملادينوف على تقريره ووزيري الخارجية على حضورهما بين ظهرانينا اليوم.

في عام ٢٠١٦، اتخذ مجلس الأمن القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، الذي يدعو جميع الأطراف إلى وضع حد للمطالب الإقليمية واحترام السيادة وتحرير الأراضي المحتلة. وللأسف، فإن الحالة لم تتغير منذ ذلك الحين. والواقع أن الاحتلال قد تمدد بصورة غير قانونية دون أي عواقب، ما يحول دون اتخاذ أي خطوة نحو تحقيق السلام. وحسب التقارير، وافقت السلطات الإسرائيلية على إقامة أكثر من ١٢ ٠٠٠ وحدة سكنية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية.

لا تزال الجمهورية الدومينيكية تتفق مع توافق الآراء الدولي القائم على أن السبيل الوحيد للمضي قدماً بالنسبة للفلسطينيين والإسرائيليين يكمن في التفاوض على حل الدولتين اللتين تعيشان جنباً إلى جنب في سلام وأمن. ويجب على مجلس الأمن أن يظل ملتزماً بالعمل مع جميع الأطراف المعنية لتحقيق هذا الهدف.

ويظلّ بالغ القلق يساور الجمهورية الدومينيكية إزاء الحالة الإنسانية والأمنية في غزة، التي تشهد تدهوراً خطيراً. ويوشك نظام الرعاية الصحية على الانهيار بعد سنوات من الحصار، وهو الآن مثقل بآلاف المصابين نتيجة تجدد مظاهرات مسيرة العودة الكبرى. إن الزيادة في العنف والتوتر لا تعمل إلا على إثارة الشواغل بشأن تصاعد جديد للأعمال العدائية. ولذلك نثني على العمل الحيوي الذي يجري تنفيذه في الميدان من جانب المؤسسات والوكالات المعنية في منظومة الأمم المتحدة، وكذلك الدعم الذي تقدمه البلدان الصديقة، من أجل تخفيف المعاناة وإحداث التغيير.

وفي ذلك الصدد، نشير أيضاً مبلق إلى الأحداث العنيفة في الضفة الغربية التي أدت إلى وقوع وفيات أو إصابات جسيمة بين الإسرائيليين والفلسطينيين على السواء. ووفقاً لما ذكره مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، يتعرّض ٣٥٠ ٠٠٠ شخص يعيشون في ٦٧ تجمّعاً سكانياً في الضفة الغربية إلى عنف المستوطنين. ولا يمكن للسلطة الفلسطينية الوصول إلى تلك المنطقة لتوفير الخدمات الحيوية، مثل الرعاية الصحية والتعليم والخدمات الاجتماعية وضبط الأمن. كما تعوق القيود المفروضة على البناء التنمية الاقتصادية والاجتماعية في تلك المنطقة. إن إمكانية الحصول على الموارد الطبيعية والسيطرة عليها لا تزال من المشاكل الرئيسية التي تواجه المجتمع المحلي.

وندعو حماس وغيرها من الجماعات المسلحة إلى وقف جميع أعمال العنف والاستفزاز التي تعرّض حياة المدنيين للخطر، الأمر الذي ندينه بأقوى العبارات. ونشجّع السلطة الفلسطينية وإسرائيل والجهات الفاعلة الإقليمية والدولية على اقتراح حلول مستدامة للتهديد الذي تشكّله حماس على أمن إسرائيل.

وفي الختام، لا يعفينا إعرابنا عن مشاعرنا – كما نفعل في أغلب الأحيان في هذه القاعة – من المسؤوليات الرئيسية المسندة إلى مجلس الأمن عن صون السلم والأمن في العالم والذي يتطلب تحقيقه اتخاذ إجراءات حازمة وفعالة تكمّلها مواقفنا، وفقاً للسلطة والاحترام اللذين تستحقهما منارة النظام العالمي هذه.

السيد ألن (المملكة المتحدة) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيد ملادينوف على إحاطته.

لقد أوضحت المملكة المتحدة منذ فترة طويلة موقفها من أن النشاط الاستيطاني الإسرائيلي غير قانوني. إن تسارع وتيرة الاستيطان والموافقة بأثر رجعي على البؤر الاستيطانية غير المأذون بها – كما رأينا في غور الأردن يوم الأحد – يزيدان من التهديد الذي يحيق بحل الدولتين. كما سبق أن أوضحنا قلقنا العميق إزاء الإيحاءات بإمكانية ضمّ أي جزء من الأراضي الفلسطينية المحتلة.

وفي ضوء تزايد التعليقات مؤخرا، أود أن أؤكد من جديد معارضة المملكة المتحدة للضم الانفرادي لكل الضفة الغربية أو لجزء منها. وكما ذكرنا من قبل في مجلس الأمن، ستكون هذه الخطوة مخالفة للقانون الدولي ومضرّة بجهود السلام، ولا يمكن أن تمرّ دون رادع. ولا تزال المملكة المتحدة يساورها بالغ القلق إزاء استمرار هدم الممتلكات الفلسطينية على يد السلطات الإسرائيلية. ففي جميع الظروف ما عدا الظروف الاستثنائية تتعارض عمليات الهدم مع القانون الدولي الإنساني. فهذه الممارسة تتسبب في معاناة لا داعي لها للفلسطينيين العاديين وتضر كذلك بعملية السلام. ونحث كلا الجانبين على التمكين من تسريع وتيرة التنمية الفلسطينية، بما في ذلك في المنطقة جيم.

إن المستوطنات وعمليات الهدم ليستا العقبتين الوحيدتين اللتين تعترضان سبيل السلام. فشعب إسرائيل يستحق العيش في مأمن من الإرهاب ومعاداة السامية والتحريض على العنف.

وبالعودة إلى غزة، فإن استمرار مستويات العنف تبعث على القلق. فالخسائر في الأرواح والأعداد الكبيرة من الجرحى الفلسطينيين أمر مأساوي. وندعو إسرائيل إلى اتخاذ جميع التدابير الممكنة للحد من الخسائر في صفوف المدنيين. غير أن الزيادة الأخيرة في محاولات التسلل تعرض للخطر أمن إسرائيل وتسهم في تهيئة بيئة من الخوف. وندعو حماس وغيرها من الجماعات المسلحة أن تنهي بصفة دائمة أعمال التحريض وإطلاق الصواريخ على إسرائيل. فهذا العنف يدمر جهود السلام. كما أود أن أضم صوتي إلى أولئك الذين دعوا إلى تسليم رفات الجنود الإسرائيليين القتلى. فاحتجاز رفات أولئك الجنود وعدم السماح لأسرهم بإنهاء أحزانهم أمر لا إنساني وغير لائق بمن يقومون به.

ولم نبرح نرحب بالجهود التي تبذلها مصر والأمم المتحدة للعمل من أجل وقف العنف وتحقيق تحسينات مستدامة في الحالة الإنسانية. ففي نهاية المطاف، فإن التوصل إلى حل طويل الأجل يعالج الأسباب الكامنة وراء النزاع ويعيد السلطة الفلسطينية إلى غزة أمر ضروري من أجل وضع حد لدورة العنف.

إن التوصل إلى حل عادل ودائم ينهي الاحتلال ويحقق السلام لكل من الإسرائيليين والفلسطينيين قد تأخر كثيرا. وكما قلنا من قبل، فإننا نشجع حكومة الولايات المتحدة على تقديم مقترحات مفصلة لاتفاق سلام قابل للتطبيق بين الإسرائيليين والفلسطينيين يعالج الشواغل المشروعة لكلا الطرفين. ولا تزال المملكة المتحدة تعتقد أن أفضل طريقة لتحقيق ذلك هي من خلال إجراء محادثات سلام حقيقية بين الطرفين تؤدي إلى حل قائم على وجود دولتين، والقدس عاصمة مشتركة لهما. وندعو جميع الأطراف إلى الوقف الفوري للإجراءات التي تقوض دعم حل الدولتين وفي نهاية المطاف تجعل تحقيق السلام أكثر صعوبة.

السيدة فرونيتسكا (بولندا) (تكلمت بالإنكليزية): في البداية، أود أن أشكر المنسق الخاص ملادينوف على إحاطته، التي كانت بالغة الدقة وزاخرة بالمعلومات، كما هو الحال دائما. كما أود أن أرحب في هذه القاعة بمعالي السيد رياض المالكي، وزير خارجية فلسطين، ومعالي السيد أيمن الصفدي، وزير خارجية الأردن.

أود أن أبدأ بإعادة تأكيد التزام بولندا بالتوصل إلى حل عادل وشامل للنزاع الإسرائيلي الفلسطيني من خلال حل الدولتين، والتوصل لاتفاق ينهي الاحتلال الذي بدأ عام

١٩٦٧، وينهي جميع المطالبات ويحقق تطلعات الطرفين، بما في ذلك الاحتياجات الأمنية الإسرائيلية والفلسطينية، وتطلعات الفلسطينيين لإقامة دولة والسيادة على أساس قرارات مجلس الأمن ذات الصلة والمعايير المتفق عليها دوليا.

وستواصل بولندا دعوة جميع الأطراف إلى الامتناع عن القيام بأعمال تتعارض مع القانون الدولي من شأنها أن تعرض إمكانية تحقيق الحل القائم على وجود دولتين للخطر. وفي هذا السياق، نشعر بالقلق إزاء الإعلانات الصادرة مؤخرا بشأن احتمال ضم مناطق في الضفة الغربية، ولا سيما غور الأردن والساحل الشمالي للبحر الميت. فمثل هذه الخطوات، إذا نفذت، من شأنها أن تشكل انتهاكا خطيرا للقانون الدولي.

ولا تزال الحالة في غزة مزرية، ولا تزال تغذي التطرف والتعصب وترسخ عدم الاستقرار. وندعو جميع الأطراف إلى اتخاذ خطوات عاجلة تؤدي إلى إحداث تغيير جوهري في الحالة الإنسانية والسياسية والأمنية والاقتصادية في غزة، بما في ذلك إنهاء سياسة الإغلاق والفتح المستمر لنقاط العبور المهمة للحياة اليومية لسكان غزة، والقيام في الوقت نفسه بمعالجة الشواغل الأمنية المشروعة لإسرائيل. ونشيد بالجهود التي تقودها مصر، وقطر، والمنسق الخاص للأمم المتحدة من أجل تحسين الحالة الإنسانية في غزة، كجزء من الدولة الفلسطينية في المستقبل.

ويجب أن نكون صريحين مع أنفسنا. فعلى المسار السياسي، يجب أن نقر بأن العملية حاليا متوقفة تماما تقريبا. ولا يؤدي الانقسام الداخلي الفلسطيني إلا إلى تفاقم حالة السكان في غزة وإضعاف التطلعات الوطنية للفلسطينيين. وثمة حاجة ملحة إلى إعادة إطلاق عملية المصالحة بين الفلسطينيين. ويجب أن يلتزم الجميع بالجهود التي تبذلها مصر في هذا الصدد.

ولا بد من أن نتقيد بتوافق الآراء الدولي القائم المتمثل في أن السبيل الوحيد قدما بالنسبة للفلسطينيين وإسرائيل هو التفاوض على حل الدولتين، مع وجود دولة إسرائيل ودولة فلسطينية مستقلة وديمقراطية ومتصلة جغرافيا وتتوفر لها مقومات البقاء في الضفة الغربية وغزة تعيشان جنبا إلى جنب في سلام وأمن.

وينبغي أن يتمثل هدفنا الرئيسي اليوم في استعادة أفق سياسي لاستئناف عملية سلام مجدية من هذا القبيل. وينبغي تسوية جميع مسائل الوضع النهائي، بما في ذلك القدس، من خلال حل الدولتين المتفاوض عليه.

ومما يؤسف له أن الحالة على الأرض مستمرة في التدهور، ولا تزال فكرة حل الدولتين تتفكك قطعة قطعة، لا سيما بسبب توسيع المستوطنات الإسرائيلية. ونحن على وشك بلوغ نقطة سيكون من الصعب عندها، إن لم يكن من المستحيل، إقامة دولة فلسطينية تتوافر لها مقومات البقاء.

وموقف بولندا من سياسة الاستيطان الإسرائيلية في الأرض الفلسطينية المحتلة واضح ولم يتغير. وهو أيضا موقف الاتحاد الأوروبي المعروف جيدا. فجميع الأنشطة الاستيطانية غير قانونية بموجب القانون الدولي. فهي لا تقوض إمكانية تحقيق الحل القائم على وجود دولتين وآفاق السلام الدائم فحسب، بل – ويجب أن نكون صادقين مع أنفسنا – وتشكل عقبة أمام تحقيق السلام.

وقد كان اعتماد القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦) بمثابة إعادة تأكيد قوية على توافق الآراء الدولي بشأن هذه المسألة. فالقرار يشدد على عدم شرعية المستوطنات الإسرائيلية مع التشديد على أن وقف الأنشطة الاستيطانية أمر ضروري لإنقاذ حل الدولتين.

وأود أن أختتم بياني بالإشادة بالجهود الجماعية التي يبذلها المجتمع الدولي للسماح لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) بالوفاء بولايتها المتمثلة في توفير خدمات الإغاثة والتنمية والحماية الأساسية للاجئين الفلسطينيين والنازحين جراء النزاع. ونرى أن الأونروا

لا تزال مساهما رئيسيا يقدم المساعدة الإنسانية ويوفر الاستقرار والأمن في المنطقة.

السيد إيلي إيلا (غينيا الاستوائية) (*تكلم بالإسبانية*): ترحب غينيا الاستوائية بصاحبي المعالي وزيري خارجية مملكة الأردن ودولة فلسطين، وتتمنى لهما إقامة طيبة في نيويورك. والشكر موصول للفريق الذي يمثله السيد نيكولاي ملادينوف، المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، على إحاطته القيمة.

إن الافتقار الطويل الأمد للتوصل إلى حل سياسي دائم للنزاع الإسرائيلي الفلسطيني، وبالتالي، التدهور المستمر للحالة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، فضلا عن انعدام الأمن الذي يعيشه الإسرائيليون، لا تزال تشكل مصدر قلق عميق بالنسبة لغينيا الاستوائية.

لقد مضى ما يقرب من ٧٠ عاما منذ طرح هذه المسألة لأول مرة في الأمم المتحدة عام ١٩٤٧. ومعظم الأشخاص الذين كانوا يعيشون في ذلك الوقت قد توفوا والعديد ممن ولدوا خلال تلك الفترة أصبحوا الآن من كبار السن. وقد فقد الجانبان العديد من الأحباء والبنية التحتية الأساسية الهامة. ويضاف إلى ذلك ملايين الفلسطينيين الذين اضطروا إلى الفرار من ديارهم والتخلي عن ممتلكاتهم للاعتماد على المساعدات الإنسانية في مختلف أنحاء الشرق الأوسط والعالم. وينبغي لهذه المعاناة، التي خلفت آثارها على السكان المدنيين في سياق هذا الصراع الطويل الأمد، أن تقرع نواقيس الخطر وأن تعني أنه قد انقضى وقت بقاء الأمور على حالها باعتماد قرارات لا نهاية لها دون أي تحسن على الإطلاق على أرض الواقع.

وفي ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، اتخذ مجلس الأمن القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦) الذي يحث إسرائيل على الامتناع عن اتخاذ أي تدابير ترمي إلى تغيير التكوين الديمغرافي للأرض الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧، بما فيها القدس الشرقية، أو تغيير طابعها أو وضعها.

وفي هذا الصدد، ومن أجل الحفاظ على إمكانية تطبيق الحل القائم على وجود دولتين، تأسف غينيا الاستوائية، وهي صديق لكل من إسرائيل وفلسطين، لأن الحكومة الإسرائيلية تواصل حاليا سياستها الاستيطانية، الأمر الذي يشكل انتهاكا صارخا للقانون الدولي. وبالنظر إلى التاريخ، وبالنظر إلى أن هناك أسبابا وجيهة للقول بأنه ينبغي لنا أن نتمكن في عالم اليوم من تسوية العديد من المشاكل التي تواجه بلداننا بصورة سلمية إذا شاءت جميع الأطراف ذلك.

ويجب على أعضاء مجلس الأمن مواصلة الوقوف كجبهة متحدة ومطالبة الطرفين كليهما بتنفيذ أحكام جميع القرارات ذات الصلة، التي هي من أهم الأدوات لحل النزاعات. ولا يمكننا أن نتغاضى عن الشواغل الإسرائيلية إزاء استمرار التهديدات الأمنية النابعة من غزة. إن عدم الاستقرار الحالي في تلك المنطقة الفلسطينية قد يؤدي بها لأن تصبح إحدى الوجهات المفضلة للمتمردين الراغبين في ترسيخ الإرهاب في المنطقة.

ولذلك، فإننا نكرر دعوتنا السلطة الفلسطينية في غزة لاستعادة مكانتها بوصفها الكيان الأنسب للتعامل مع المسائل الأمنية والاجتماعية والاقتصادية التي تثقل كاهل السكان المدنيين هناك، بمن فيهم النساء والأطفال الأبرياء. وبالتالي فهناك حاجة متزايدة إلى دعم المجتمع الدولي لجهود الوساطة التي تبذلها مصر والأمم المتحدة لتسريع عملية المصالحة بين الفلسطينيين، وهنا فإن استعادة السلطة الفلسطينية لمكانتها الطبيعية أمر بالغ الأهمية.

ويرحب وفد بلدي أيما ترحيب بالاتفاق المبرم الشهر الماضي بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية، الذي ستُرد بمقتضاه للسلطة الفلسطينية ٥٦٨ مليون دولار من ضرائب الوقود التي حصَّلتها إسرائيل. غير أن من الأمور الأساسية حسم هذه المسألة بشكل

نهائي. ونحن هنا نتفق مع السيد ملادينوف في أن كلا الطرفين يجب أن يواصل التعاون البناء ويتقيد بأحكام البروتوكول الخاص بالعلاقات الاقتصادية بين حكومة دولة إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية.

ونود أن نشيد بعمل وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، التي تعمل بلا كلل، على الرغم من وضعها المالي الحرج، من أجل تحسين الأوضاع الإنسانية لملايين اللاجئين الفلسطينيين، وتخفيف الضغوط على البلدان المضيفة. ويجب أن يحظى العمل الحيوي الذي تؤديه الأونروا بالدعم الكامل من المجتمع الدولي من حيث التمويل لجعلها أكثر فعالية.

وأخيرا، يود وفد غينيا الاستوائية أن يؤكد مجددا فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية بصفة عامة التزامه بدعم جميع المبادرات التي تأخذ في الاعتبار صكوك القانون الدولي القائمة، مثل قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة، فضلا عن الاتفاقات الأخرى المعترف بها دوليا. وبالنسبة لنا، فإن المسألة الألحّ هي إيجاد حل يُمكِّن من إحياء المفاوضات بين الإسرائيليين والفلسطينيين المدعومة من المجتمع الدولي. ومن الضروري لهذا الحل أن يشمل دولتين تعيشان في سلام مع ضمانات أمنية لكليهما وللدول الأخرى في المنطقة، ومع القدس الشرقية عاصمة لدولة فلسطين.

وفي هذا الصدد، يحدونا الأمل في أن تعمل الحكومة التي ستشكل نتيجة للعملية الانتخابية الجارية في إسرائيل على إيجاد حل سلمي للنزاع الإسرائيلي – الفلسطيني، الذي بدأ بينما كانت الأمم المتحدة قد احتفلت بالكاد بالذكرى السنوية الثانية لإنشائها.

السيد وو هايتاو (الصين) (*تكلم بالصينية*): أشكر السيد نيكولاي ملادينوف، المنسق الخاص لعملية السلام بالشرق الأوسط، على إحاطته بشأن الحالة في الشرق الأوسط وتنفيذ القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦). ونرحب بوجود السيد المالكي، وزير خارجية فلسطين، والسيد أيمن الصفدي، وزير الخارجية وشؤون المغتربين في الأردن.

لقد استمعت الصين باهتمام إلى البيانين اللذين أدلت بهما فلسطين وإسرائيل. وقد شهدت الفترة الأخيرة زيادة في الزخم السلبي السائد في الشرق الأوسط، حيث أدت التصريحات المؤججة للمشاعر إلى تصعيد التوترات في المنطقة. ويستمر بناء المستوطنات بلا هوادة والحالة الإنسانية في قطاع غزة تزداد تدهورا وعملية السلام في الشرق الأوسط تراوح مكانها. ويساور الصين القلق الشديد حيال جميع هذه التطورات.

وأود أن أسلط الضوء على النقاط التالية.

أولا، ينبغي تنفيذ القرار ٢٣٣٤ (٢٠١٦) تنفيذا فعالا. فهو قرار ينطوي على أهمية كبيرة، حيث يعكس التطلعات والتوقعات المشتركة للمجتمع الدولي ويستجيب للنداءات المشروعة للفلسطينيين والبلدان العربية عموما.

ومواصلة أعمال بناء المستوطنات من شأنها أن تقوض الثقة المتبادلة وتقلص بشكل خطير آفاق الحل القائم على وجود دولتين. ويجب وضع حد فوري لجميع الأنشطة الاستيطانية في الأراضي المحتلة. وينبغي وقف هدم المنازل الفلسطينية وتدمير الممتلكات الفلسطينية، وينبغي اتخاذ التدابير لمنع العنف ضد المدنيين. وينبغي وقف جميع الأعمال غير المشروعة والمبادرات الانفرادية الرامية إلى إضفاء الطابع القانوني على المستوطنات على الفور، مع اتخاذ تدابير عملية في نفس الوقت لإزالة آثارها.

ثانيا، ينبغي السعي من أجل التوصل إلى حل شامل وعادل ودائم للقضية الفلسطينية، استنادا إلى توافق الآراء الدولي القائم. وينبغي للمجتمع الدولي الالتزام بالحل القائم على وجود دولتين بوصفه الهدف النهائي، والتقيد بقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، ومبدأ الأرض مقابل السلام، ومبادرة السلام العربية، باعتبارها المبادئ التوجيهية الأساسية، وأن يتخذ

إجراءات إيجابية لتشجيع الاستئناف المبكر لمحادثات السلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين، على أن تتوج بإقامة دولة فلسطينية كاملة السيادة، على أساس حدود ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشرقية. وينبغي لأي مبادرات جديدة، دون استثناء، أن تستوفي المبادئ التوجيهية الدولية آنفة الذكر.

ثالثا، إن الحوار والمفاوضات والمشاورات السياسية هي السبيل الرئيسي لحل القضية الفلسطينية. ولا يمكن للعنف مقابل العنف ولا التصريحات المؤججة للمشاعر المساعدة في حل المشاكل. ويساور الصين القلق إزاء بعض التصريحات المهيجة المؤججة للمشاعر التي أُدلي بها في الآونة الأخيرة فيما يتعلق بضم الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك غور الأردن، وهي تعارض أي عمل انفرادي يمكن أن يؤدي إلى احتدام النزاع الفلسطيني – الإسرائيلي. ونرى أنه ينبغي لإسرائيل أن تتصرف بحذر وتتجنب مفاقمة التوترات والاضطرابات على الصعيد الإقليمي وأن تحافظ بجد على أسس عملية السلام في الشرق الأوسط

رابعا، ينبغي لنا أن نتابع عن كثب ونعمل على تحسين أوضاع الفلسطينيين الاقتصادية والإنسانية. في الآونة الأخيرة، عانى النظام الطبي في قطاع غزة من نقص خطير في المواد الطبية ولا تزال الحالة الإنسانية متردية. وينبغي للأطراف المعنية أن ترفع بصورة شاملة الحصار المفروض على قطاع غزة بأسرع ما يمكن مع التنفيذ الكامل لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

وينبغي للمجتمع الدولي أن يواصل دعم وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، وأن يواصل الإسهام في تحسين الظروف الإنسانية للاجئين الفلسطينيين.

ولم تزل الصين ملتزمة بتعزيز عملية السلام في الشرق الأوسط والاضطلاع بدور إيجابي وبناء في تحقيق السلام في الشرق الأوسط. وفي أيلول/سبتمبر من هذا العام، عينت الصين السفير جاي جون كمبعوث خاص للحكومة الصينية في الشرق الأوسط. وفي المستقبل سيقيم علاقات تعاون وثيقة مع الأطراف المعنية ويعمل بنشاط على تعزيز محادثات السلام ويضطلع بدور إيجابي وبناء في تعزيز مساعي التوصل إلى تسوية مناسبة للمسائل الإقليمية الساخنة وتحقيق السلام والاستقرار الإقليميين.

الرئيس (*تكلم بالروسية*): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثل الاتحاد الروسي.

نود أن نشكر السيد نيكولاي ملادينوف، المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، على إحاطته بشأن الحالة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، ونرحب بوزير خارجية فلسطين، السيد رياض المالكي، ووزير خارجية الأردن، السيد أيمن الصفدي.

يكمن الشرق الأوسط في صميم السياسة العالمية. تبتلي هذه المنطقة أزمات متعددة، قديمة وحديثة. وتتابع روسيا عن كثب تطورات الوضع فيها، لأن لدينا علاقات مع دول المنطقة من زمن طويل، والتي تقوم على الاحترام المتبادل والتعاون للمنفعة المتبادلة والمصالح المشتركة.

ليس من قبيل الصدفة أن أشير إلى المصالح المشتركة. فنحن نعتقد أن شعوب الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، بما في ذلك كل الجماعات العرقية والدينية، هي شعوب مترابطة بشكل لا انفصام فيه. لقد حققت توازناً أصابه الاختلال في الآونة الأخيرة ولا يزال معطلاً بفعل المخططات الجغرافية السياسية المفروضة عليه من الخارج والتدخل في الشؤون الداخلية واستخدام القوة وانهيار دول بأكملها.

ونلاحظ بقلق استمرار الوضع المتوتر في عملية السلام الفلسطينية – الإسرائيلية. ومما يزيد الأمر تعقيداً استمرار نشاط إسرائيل الاستيطاني وهدم المباني الفلسطينية، فضلاً عن الوضع

في قطاع غزة وما حوله. هذا ليس نشاطاً غير مشروع بموجب القانون الدولي فحسب، ولكنه أيضًا إحدى أخطر العقبات التي تحول دون إقامة سلام عادل ودائم وشامل في الشرق الأوسط.

وفي هذا الصدد، نشاطر القلق إزاء التصريحات الأخيرة للقيادة الإسرائيلية المتعلقة بعزمها بسط السيادة الإسرائيلية على غور الأردن. إن تنفيذ هذه النوايا سيؤدي حتماً إلى تصعيد التوترات في المنطقة وتقويض الآمال المعقودة على السلام الذي طال انتظاره بين إسرائيل وجيرانها العرب. وينطبق ذلك أيضًا على قرار إدارة الولايات المتحدة بشأن القدس والاعتراف غير المشروع بسيادة إسرائيل على مرتفعات الجولان السورية المحتلة، والذي هو انتهاك صارخ للقانون الدولي، ولا سيما القرار ٤٩٧ (١٩٨١).

في الوقت نفسه، نشهد محاولات مستمرة لفرض ترتيبات بديلة لعملية السلام – ترتيبات تقوض المعايير الراسخة منذ زمن طويل والمعترف بها دوليا لحل المشكلة الفلسطينية. نحن نؤمن بأن النية لتعمد إطالة أمد الجهود الرامية إلى إيجاد حل شامل ودائم لهذه المسألة تأتي بنتائج عكسية. إن الأعمال الانفرادية لا تقربنا من حل مشاكل المنطقة القديمة والجديدة. ومن الواضح لنا، كما هو الحال لمعظم زملائنا، أن السبيل الوحيد للمضي قدماً هو الجمع بين الجهود الدولية والإقليمية وبين الانخراط الهام للأمم المتحدة ومجلس الأمن. يجب أن يكون هذا المبدأ نقطة الانطلاق لجميع الجهود والمبادرات ذات الصلة.

إننا نؤيد استخدام المجموعة الرباعية للشرق الأوسط المؤلفة من وسطاء دوليين بوصفها آلية فريدة لمساعدة عملية السلام والتي وافقت عليها قرارات المجلس ذات الصلة. وتبذل روسيا قصارى جهدها لتعزيز عملية السلام، بما في ذلك من خلال توفير منبر محتمل لعقد الاجتماعات، دون شروط مسبقة، بين قادة إسرائيل وفلسطين. كما أننا نتخذ خطوات لاستعادة الوحدة الفلسطينية الداخلية ونرحب بالخطوات التي اتخذها زملاؤنا المصريون في هذا الصدد.

وفي ظل هذه الخلفية، من الواضح أن إرسال بعثة من مجلس الأمن إلى المنطقة قد تأخر كثيرا. سيكون هدف هذه البعثة هو تعزيز الثقة وتيسير استئناف المفاوضات بين الطرفين ومنع انهيار جهود المجتمع الدولي لتأمين الظروف اللازمة لتنفيذ الحل الوحيد القابل للتطبيق، والمستند إلى القانون الدولي. لقد أرسى مجلس الأمن هذا الأساس، وينبغي أن تجري عملية تنقيحه داخل مجلس الأمن. ولا يمكن لأية خطوات أحادية أن تحل محل المبادئ الأساسية لحل الدولتين، ومبادئ مدريد ومبادرة السلام العربية.

سوف نواصل دعم وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، والتي توجد لعملها أبعاد إنسانية وسياسية على حد سواء، لأن لها دورًا مهمًا في تحقيق الاستقرار في الأراضي الفلسطينية وبلدان الشرق الأوسط.

يجب حل جميع قضايا الوضع النهائي، بما فيها القدس والمسائل الأمنية الأساسية واللاجئين، من خلال مفاوضات مباشرة بين الفلسطينيين والإسرائيليين.

إن القضية الفلسطينية التي لم يتم حلها هي أحد العوامل التي تسهم في ظهور تحديات جديدة في الشرق الأوسط. ونحن نشعر بالقلق إزاء تصاعد توترات أخرى في منطقة الخليج. وعلى خلفية التبادل المستمر للاتهامات، نشهد زيادة في الوجود العسكري، بما في ذلك وجود دول من خارج المنطقة، مما يشكل خطر حدوث مواجهة عسكرية. يمكن لأي حادث أن يؤدي إلى صراع سيكون له عواقب وخيمة. وما فتئنا ندعو جميع الأطراف المعنية إلى اتخاذ خطوات للتهدئة وحل المشاكل في هذه المنطقة دون الإقليمية من خلال الوسائل السياسية والدبلوماسية. لقد أصبحت هناك أهمية متزايدة لوضع آلية مستدامة للأمن الجماعي في المنطقة على أساس الحوار بين أطراف متساوية.

وتهدف مبادرة روسية في هذا الصدد على وجه التحديد إلى حل النزاع ووضع تدابير لبناء الثقة وتدابير رقابية.

سوف تسهم روسيا بنشاط في تحقيق استقرار الوضع في الشرق الأوسط. فنحن على استعداد للتعاون مع جميع الجهات الفاعلة المهتمة ودعوة الجميع إلى المشاركة في جهود جماعية.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس المجلس.

أعطي الكلمة لوزير خارجية المملكة الأردنية الهاشمية.

السيد الصفدي (الأردن): بدايةً، الشكر لكم السيد الرئيس، ولوفد الاتحاد الروسي، على الجهود الطيبة في رئاسة أعمال مجلسكم الموقر لهذا الشهر. وأشكركم السيد نيكولاي ملادينوف على إحاطتكم الشاملة. والشكر لكم جميعا على إتاحة الفرصة لي للتحدث إلى مجلسكم الكريم.

جهود طويلة مضنية من العمل على تحقيق السلام الشامل والدائم في الشرق الأوسط تقف اليوم على حافة الضياع. حل الدولتين، الذي استقر الإجماع الدولي على أنه السبيل الوحيد لحل الصراع وتلبية حقوق شعوب المنطقة كلها في العيش بأمن وسلام، تهدده خطوات إسرائيلية أحادية تخرق قرارات الشرعية الدولية وقرارات مجلسكم الكريم، وتغرق المنطقة في ضيق اليأس الذي لن يؤدي إلا إلى تأجيج الصراع وتفجر العنف.

الصمت ليس خيارًا، ولا بد من فعل عملي مؤثر ينقذ ما تبقى من فرص السلام وأمله. ذاك أن بديل الموقف الواضح الصارم إلى جانب الشرعية الدولية وإلى جانب حق الفلسطينيين في الحرية والدولة وحق شعوب المنطقة في العيش بأمن واستقرار، هو فقدان الأمل وتجذر اليأس وتقهقر الاعتدال وغلبة التطرف وتفجر الصراع. وهذا سيكون تهديدا كبيرا للأمن والسلم الإقليميين والدوليين يجب منعه.

السلام الشامل والدائم خيار استراتيجي عربي، طريقه واضح – حل الدولتين الذي يضمن قيام الدولة الفلسطينية المستقلة على خطوط الرابع من حزيران/يونيه عام ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشرقية، لتعيش بأمن وسلام إلى جانب دولة إسرائيل وفق قرارات الشرعية الدولية ومبادرة السلام العربية.

لكن بدلاً من احترام قرارات الشرعية الدولية والتفاعل الإيجابي مع هذا الطرح العربي لسلام حقيقي يضمن علاقات طبيعية بين جميع الدول العربية وإسرائيل ويقدم ضمانات شاملة لأمنها في سياق سلام شامل ينهي الاحتلال الذي بدأ في عام ١٩٦٧، تواصل إسرائيل إجراءاتها الأحادية اللاشرعية التي تقوض حل الدولتين وتنسف كل الأسس التي انطلقت وفقها العملية السلمية.

السلام والأمن حق لكل شعوب المنطقة وهدف ما انفك الأردن يعمل على تحقيقه بالتعاون مع المجتمع الدولي ووفق القوانين الدولية. ولكن ليس ببناء المستوطنات اللاشرعية وتوسعتها وبمصادرة أراضي الفلسطينيين وهدم بيوتهم وتشريد أطفالهم، يتحقق السلام. وليس باستهداف الأونروا ومحاولة حرمان أكثر من ٥٠٠ ٠٠٠ طفل فلسطيني لاجئ من حقهم في التعليم والكرامة، يتحقق السلام. وليس بضم الجولان المحتل وإعلان العزم على ضم غور الأردن وشمال البحر الميت في الأراضي الفلسطينية المحتلة، حوالي ثلث الضفة الغربية المحتلة، وبالتالي قتل حل الدولتين، يتحقق الأمن.

إن تكريس الاحتلال وظلمه لن يحقق سلاماً ولن يضمن أمناً واستقراراً ولن يجلب تنمية. وخرق قرارات الشرعية الدولية والانتقائية في تنفيذ قرارات مجلس الأمن هدم لنظامنا العالمي، وانزلاق نحو عالم تسوده الفوضى واللاقانون. وتلك هي الحقيقة التي يجب أن ينطلق منها تحرك دولي عاجل وفاعل لبدء مفاوضات جادة، تحمي ما تبقى من فرص السلام على أساس حل الدولتين وتعيد الأمل بجدواه قبل أن تجعله الانتهاكات الإسرائيلية، وما تسعى لفرضه من حقائق لاشرعية جديدة على الأرض، مستحيلاً.

ولمجلس الأمن الدور الرئيسي في ضمان تطبيق قرارات الشرعية الدولية والتزام قراراته، ومن بينها القرارات ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ٤٧٨ (١٩٨٠) و ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، والتمسك بالقانون الدولي الذي يعتبر الأراضي التي تسيطر عليها إسرائيل بالقوة منذ عام ١٩٦٧ أراض محتلة ويفرض على إسرائيل احترام التزاماتها كقوة قائمة بالاحتلال عليها.

إن جسامة الخطر تتطلب أن يتحرك المجتمع الدولي فوراً لحماية الأمن والسلم. ويجب أن يتحرك المجلس والمجتمع الدولي لوقف الاستيطان اللاشرعي وتداعياته الكارثية. ويجب أن يتحرك المجتمع الدولي برفض إعلان رئيس وزراء إسرائيل عزمه ضم ثلث الضفة الغربية المحتلة، خرقاً للقانون الدولي وتهديدا للأمن والسلم وبالحؤول دون تنفيذه.

ويجب أَن يتحرك المجتمع الدولي لدعم الأونروا وتمكينها من أداء واجبها إزاء أكثر من خمسة ملايين لاجئ فلسطيني، فنوفر لهم العيش بكرامة ونتيح لأطفالهم العلم والأمل، بدلاً من أن نتخلى عنهم أسارى للعوز والجهل والقهر والإحباط.

ويجب تحمل مسؤولية وقف محاولات إسرائيل تغيير الوضع التاريخي والقانوني في القدس الشريف ومقدساتها. فالقدس، كما يؤكد الوصي على مقدساتها الإسلامية والمسيحية، جلالة الملك عبدالله الثاني ابن الحسين، هي مفتاح السلام. إن المدينة المقدسة عند المسلمين والمسيحيين واليهود يجب أن تكون مدينة السلام، لا ساحة للاحتلال والظلم والحرمان. والقدس الشرقية، وفق القانون الدولي وقرارات مجلس الأمن جزء لا يتجزأ من الأراضي الفلسطينية المحتلة في عام ١٩٦٧. وحماية القدس والوضع التاريخي القائم فيها حماية للقانون الدولي وحماية للسلام. واستمرار العبث بها تهديد حقيقي للأمن والاستقرار. والقدس الشرقية أرض محتلة يجب أن تتحرر عاصمة للدولة الفلسطينية وفق حل الدولتين سبيلاً وحيداً للسلام. والسيادة عليها فلسطينية والوصاية على مقدساتها الإسلامية والمسيحية هاشمية. لكن حمايتها والحفاظ على الوضع التاريخي القائم فيها مسؤولية جماعية لنا جميعا في ضوء مكانة المدينة المقدسة وخطر الاستفزازات والانتهاكات الإسرائيلية فيها. ويجب أن يتحرك المجتمع الدولي لإنقاذ السلام.

وتبقى القضية الفلسطينية القضية المركزية الأولى في منطقتنا. والصراع الفلسطيني – الإسرائيلي هو أساس التوتر واللااستقرار في الشرق الأوسط. وحله على أساس حل الدولتين هو شرط تحقيق الأمن والسلام الشامل للجميع. والاحتلال والقهر واستباحة حقوق الفلسطينيين لا يصنعون السلام ولا يوفرون الأمن. إن الأمن لكل شعوب المنطقة، للفلسطينيين وللإسرائيليين، سبيله احترام حقوق الجميع المشروعة، المستندة إلى قوانينا الدولية، ومبادئنا وقيمنا الإنسانية المشتركة.

وبذلت المملكة الأردنية الهاشمية كل ما تستطيع من جهد لتحقيق السلام الشامل والعادل والدائم. والمملكة ملتزمة باستمرار العمل معكم ومع بقية أصدقائنا وشركائنا في المجتمع الدولي من أجل تحقيق السلام الحقيقي الذي تقبله الشعوب والذي يلبي حقها في مستقبل آمن منجز.

وعندما يتحدث الأردن، يتحدث بصدقية صانع السلام الذي يبقى صوتاً للحق والاعتدال وقوة من أجل السلام. وعندما نحذر أن فرص تحقيق السلام تكاد تُقتل بالكامل، يحذر الأردن بصوت المتمسك بالسلام، دعوة واضحة أن التحرك يجب أن يأتي فاعلاً حاسما وأن يأتي الآن قبل أن يفوت الأوان.

أشكركم، سعادة الرئيس، ونتطلع في المملكة إلى استمرار العمل معكم على وقف الانهيار واستعادة المبادرة بجهد دولي جماعي عاجل، يضعنا على طريق حل صراع يهدد أمننا جميعاً وتحقيق سلام شامل عادل ودائم هو حق لنا جميعاً.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٢٥.